

جرائم وعنف المستوطنين داخل البلدات الفلسطينية، 2020-2017



יש דיין
ייש דיין
YESH DIN
volunteers for human rights
אנשי דיין
אנשי דיין

أيار/ مايو 2021

جرائم وعنف المستوطنين داخل البلدات الفلسطينية، 2017-2020



ورقة موقف
أيار/ مايو 2021

بحث وكتابة: أمير حثكين سررو

تحريز: زيّف شطهل

استشارة قانونية: المحامي ميخائيل سفارد، والمحامي يشاي شنيدور

الترجمة للعربية: علاء حليحل

تصميم جرافيك: ستوديو يهودا دري

إنفوجرافيك: باعيل شينكر

المجلس العام: عكيفا إدار، بروفيسور راحيل أليثور، دان بابلي، المحامية عيبير بكر، حانه براج، بروفيسور نعمي حزان، روت حشين، يهوشع سوبول، بروفيسور عوزي سميلنسكي، د. روعي بيلد، العقيد (احتياط) پول كيدر، داني كرفان، المحامية يهوديت كزب، يثير روطلوي.

متطوعو/ات ييش دين: د. يهوديت ألكنيه، مايا بيبلي، أسنات بن شاحر، حانه براج، المحامية د. أسنات برتور، حانه جوتليف، روني جلبواع، تامي جروس، دينا هخط، يوزم زئيفي، أيلاه زوسمن، راحيلا حيوت، ساره طوليدانو، دنيئل كوهن، بنتسي لؤور، جودي لوتس، أزييه ميچل، ساره مارليس، إدي ساعر، داليا عميت، نيقا عنبار، نافا پولك، أمير فاينسكي، طاليا بيكر بريو، روتي كيدار، عدناه كلدور، ليلاخ كلاين دولف، د. يوئيل كلمس، د. نوره زش، د. هداس شينطل، عيديت شلزينجر، أيلانا مكي شپيرا، د. تسفياه شپيرا.

الطاقم المهني: يوديت أفيدور، دان أفن، ميسون بدوي، المحامي حچاي بنزيمان، المحامي أمنون برونفيلد- شطاي، مراد جاد الله، حانه دولين، شرونه فايس، المحامية ميخال زيّف، المحامي شلومي زخاريا، أمير حثكين سررو، نجمة حجازي، عمري نجاد، المحامي ميخائيل سفارد، فراس علمي، ليثور عميحي، منير قادوس، المحامية فادية قواسمي، ليفي كومش، يونتان كنونيتش، زيّف شطهل.

صورة الغلاف: صفّ في مدرسة بقرية عيّنوس، بعد أن أضرّم مستوطنون النار فيه ورشّوا على جدران المبنى: "هدم البيوت؟ فقط للأعداء! سلام من كومي أوري". 28 كانون الثاني/ يناير، 2020. ملف ييش دين 20/4620.

(تصوير: منير قادوس)

"ييش دين" هي مؤسسة تعتمد غالبية مصادر تمويلها على مصادر مؤسساتية من دول أجنبية. قائمة المتبرعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجل الجمعيات وفي موقعنا على الإنترنت. نحن نفخر بأننا ممولون من دول تؤمن مثلنا بأن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا، وتسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان.

5	مدخل
9	الفصل الأول: عنف مستوطنين في داخل البلديات الفلسطينية
	الفصل الثاني: الإضرار بالملكيات الخاصة والمساجد
21	في داخل البلديات الفلسطينية
27	لا قدسية في أرض محتلة: المسّ بالمساجد في داخل قرى فلسطينية
32	تلخيص
	حادثة شتاء 2021: إلحاق الأذى بفلسطينيين في أعقاب
34	موت المستوطن أهوشيا سنداك
	الملحق أ: نتائج التحقيقات في ملفات إقتبست إفادات
37	وشهادات منها في هذا المستند
37	الملحق ب: زُدود

مدخل

في 31 تموز/ يوليو 2015 قُتل عميرم بن أوليئيل الزوجين سعد ورهام دوابشة وابنهما الطفل علي الذي كان يبلغ عاماً ونصف العام، وألحق إصابات بالغة بابنهما الثاني أحمد، ابن الرابعة. وقد أرتكبت عملية القتل في ساعات الليل عبر إلقاء زجاجات حارقة إلى داخل بيتهم في قرية دوما، فيما كان أفراد العائلة نائمين في أسرّتهم. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يختار الفاعل اللجوء إلى اعتداء ليلي على منزل يقع في داخل بلدة؛ فقد جاء في قرار الحكم الذي أدان بن أوليئيل أنه تعمّد اختيار بيت مأهول في قلب القرية "من أجل تعزيز وتقوية عامل الرّدع والخوف"¹. وقد ورد في لائحة الاتهام وفي قرار الحكم مصطلح "عملية تخريبية" لوصف جريمة القتل البشعة.

أدت قضية مقتل أبناء عائلة دوابشة إلى جذب الانتباه الجماهيري العام لبرهه قصيرة، إلى ظاهرة عنف المستوطنين عموماً، والاعتداءات التي تتم في داخل القرى الفلسطينية خصوصاً. إلا أن فداحة الحدث والصدمة العميقة التي تلتها لم يؤديا إلى أي تدابير إنفاذ قانون صارمة من طرف السلطات الإسرائيلية، في حين تتواصل مثل هذه الاعتداءات حتى يومنا هذا، بعد مرور أكثر من خمس سنوات على جريمة القتل². إلى جانب ذلك، وبمفهوم معين على الأقل، فإنّ القاتل حقق غايته، إذ أنّ ردع الفلسطينيين في الضفة الغربية وتخويفهم من الاعتداء على بيوتهم والبلدات التي يقطنونها، قد تزايد من وقتها بشكل كبير.

يحلّل هذا المستند ظاهرة الجُنح والجرائم التي يرتكها مواطنون إسرائيليون في داخل المناطق المأهولة والعمرانية في البلدات والقرى الفلسطينية بالضفة الغربية (مناطق B). وهو يستند إلى تحليل 63 حادثة وثّقها بيش دين بين الأعوام 2017 – 2020³، أرتكبت خلالها ضدّ الفلسطينيين جنح عنف ومسّ بالمتلكات وإلحاق الأذى بالمساجد. ولا تشكل هذه الأحداث الحصيلة الكاملة للجُنح والمخالفات التي ارتكبتها مواطنون إسرائيليون ضدّ فلسطينيين في داخل القرى، بل هي مجرد أحداث وثّقها باحثو بيش دين في الفترة المذكورة. فقد وقعت أحداث أخرى غيرها، وثمة أحداث تجري اليوم أيضاً، بعضها توثّقه جهات ومنظمات أخرى، وبعضها لا يوثّق البتة ويظلّ غائباً عن الجمهور. إنّ مجرد إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية يُشكل انتهاكاً للقانون الدولي⁴ وهو

1 ملف جنائي خطير 16-01-932 دولة إسرائيل ضد بن أوليئيل (معتقل) وآخرين، قرار الحكم، 18.5.2020. قدم فمامون بن أوليئيل استئنافاً يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

2 في محاولة لمحاربة عنف المستوطنين، أصدر جهاز إنفاذ القانون الإسرائيلي أوامر إبعاد إدارية، منعت مستوطنين عيّنين من المكوث في الضفة الغربية أو في أجزاء منها، إلى جانب أوامر اعتقال إدارية (ينظر مثلاً إلى الجيش الإسرائيلي أصدر عشرة أوامر إدارية أخرى ضدّ نشطاء يمينيين، (بالعبرية) حاييم ليفينسون، هآرتس، 23.08.2015). والحديث هنا عن خطوات ذات طابع غير ديمقراطي تشير إلى عجز الجهاز عن إجراء تحقيقات ناعمة وذات مصداقية، وإلى فشله في تقديم المجرمين الأيديولوجيين للمحاكمة.

3 المعطيات في هذه الورقة صحيحة ومعدّلة حتى يوم 27.10.2020، إلا إذا ورد خلاف ذلك.

4 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) المادة (649). تمنع هذه المادة الدول المحتلة من طرد أو نقل أجزاء من السكان المدنيين إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال. التناوب المقبول لهذه المادة يقضي بأنّ نقل السكان يكون محظوراً حتى في حال جرت الهجرة من دون فرضها على المهاجرين، وبكل تأكيد في حال تمت بدعم الدولة أو بتشجيع منها. وينص تأويل الصليب الأحمر على أنّ مقصد واضعي الاتفاقية كان يهدف للحفاظ على الوضع الديمغرافي الراهن في الأراضي الخاضعة للاحتلال. أما الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فقد فسّرت حظر نقل السكان إلى الأراضي المحتلة على أنه منع نقل السكان بالإكراه فقط، وادّعت أنّ مواطنين إسرائيليين ينتقلون للسكن في المستوطنات بمحض إرادتهم، ولذا فنحن لا نتحدّث هنا عن انتهاك للقانون الدولي. يُضاف إلى ذلك أنّ الحكومات الإسرائيلية ادّعت أنّ اتفاقية جنيف الرابعة التي تحوي المادة 49 لا تسري على الضفة لأنها ليست منطقة "محتلة" كونها لم تُحتل من جهة حاكمة كانت تسيطر عليها وفقاً للقانون. وقد حظي هذا الادّعاء برفض كل الهيئات القضائية الدولية، ومختصي القانون الدوليين، والمجتمع الدولي، إلى جانب أنّ مذكرة الموقف الاستشارية للمحكمة الدولية في مسألة جدار الفصل سبق وقضت

يترافق عادةً بنهب الأراضي وانتهاك حقوق الملكية المكفولة للفلسطينيين،⁵ إلى جانب أنّ هذه المستوطنات والبؤر شيدت إلى جانب بلدات فلسطينية. وتقضي السياسة الإسرائيلية بتوفير الجيش للحماية في كل نقاط الاستيطان الإسرائيلي في الضفة ولسكانها، ما يؤدي إلى حضور الجنود في الضفة الغربية بشكل مكثف، وإلى تقييد حرية الحركة والتنقل لدى الفلسطينيين في ضمن نطاق هذه المناطق، وإلى إلحاق انتهاكات بحقوق أخرى.

وفي الكثير من الحالات، تُشكّل شبكة العلاقات بين المستوطنين والفلسطينيين تجسيداً لمنظومة السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين والتي تتميز بالسيادة الفوقية وبالعدائية. فالأحداث التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون بإلحاق الأذى بفلسطينيين وممتلكاتهم، هي أمر روتيني ودارج في الضفة الغربية، وهي لا تنحصر في الجُح والمخالفات التي تُرتكب في داخل القرى فحسب. نحن نتحدث هنا عن ظاهرة تنتشر في كل أرجاء الضفة، وتتميز بظلوع الكثيرين فيها. في عام 2020⁶ وحده وثّقت منظمة بيش دين 89 جُنحة ارتكبتها إسرائيليون ضدّ فلسطينيين أو ممتلكات فلسطينية في مناطق زراعية عبر أرجاء الضفة الغربية، من بينها 36 اعتداءً عنيفاً، تُسمّى أعمال العنف والمسّ بالممتلكات أحياناً بـ "الإجرام الأيديولوجي"، والدافع من وراءها استراتيجي. فالغاية من وراءها ترويع الفلسطينيين وخلق تهديد حقيقي بغية تجريد الفلسطينيين من أراضيهم، وتقليص حيّزهم الحياتي المعاش.

يُحفل القانون الدوليّ لإسرائيل -باعتبارها القوة الاحتلالية في الضفة الغربية- واجب حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم.⁷ لكن المتابعة التي أنجزتها بيش دين على مرّ السنوات لمعالجة مثل هذه الحالات، تشير إلى أنّ إسرائيل لا تقوم بالواجبات التي يفرضها القانون الدوليّ بغية ضمان سلامة الجمهور الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والحفاظ على ممتلكاته. ورغم أنّ الحديث يدور عن ظاهرة تمتدّ على نطاق واسع ولسنوات طويلة، إلا أنّ سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية تُبدي عجزاً مُريباً أمام ظاهرة الإجرام الأيديولوجي المُوجّه ضدّ فلسطينيين. وعلى مرّ السنوات نشر مراقب الدولة تقارير رسمية، إلى جانب تقارير أخرى وضعها ممثلون عن الحكومة الإسرائيلية،⁸ ومعها تقارير نشرتها منظمات حقوق إنسان، من بينها بيش دين.⁹ وقد حلّت هذه التقارير الفشل المنظومي المتواصل في كلّ ما يخض إنفاذ وتطبيق القانون في الضفة الغربية، مشيرةً إلى غياب إصرار إسرائيل وسلطات إنفاذ القانون التابعة لها على معالجة هذه الظاهرة.

بأنّ المستوطنات أقيمت خلافاً للمادة 49(6)، وخلافاً للقرار 446 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 1979. ويرد هذا الخطر في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، باعتبار أنّ النقل المباشر أو غير المباشر للسكان إلى الأراضي الخاضعة للاحتلال، يُشكّل جُنحة جنائية. وفي ضوء هذه التطورات التأويلية، ثمة إجماع قانوني وقضائي واسع على أنّ السياسة الإسرائيلية التي تسمح وتُشجّع وتُموّل النشاطات الاستيطانية، تُشكّل انتهاكاً لخطر نقل السكان إلى أراضٍ خاضعة للاحتلال، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر.

5 ينظر مثلاً إلى: بيش دين، بؤرة عمون الاستيطانية غير القانونية: التسلسل الزمني لنهب الأراضي الفلسطينية الخاضعة (1995 - 2020)، (2020)؛ مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد (2013).

6 21.11.2020 - 1.1.2020.

7 للتوسع في مسألة واجب إسرائيل بإنفاذ القانون وحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم، يُنظر إلى: بيش دين، تجاوز القانون: تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين بالضفة الغربية (2015)، ص 11-14.

8 وزارة القضاء، التحقيق في شهادات ضدّ إسرائيليين في يهودا والسامرة- تقرير طاقم المتابعة (تقرير كروب) (أيار/ مايو 1982) (بالعبرية)؛ تقرير لجنة التحقيق في مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل (تقرير شم - ار) (حزيران/ يونيو 1994) (بالعبرية)؛ مذكرة موقف في مسألة البؤر غير المرخصة (تقرير ساسون) (شباط/ فبراير 2005) (بالعبرية)؛ تقارير مراقب الدولة: 152 (2001)، 54 (2003)، 156 (2005)، 63 (2013)، 68 (2018) (بالعبرية).

9 بيش دين، قانون في الظاهر: تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية (2006)؛ بيش دين، تجاوز القانون- فشل إنفاذ القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية (2015)؛ بيش دين، ورقة معطيات، كانون الأول 2019: إنفاذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية؛ إلى جانب أوراق معطيات من السنوات السابقة.

وقد كثرت في السنوات الأخيرة، أيضاً، أعمال العنف في الحيز الخاص التابع للفلسطينيين: شوارع القرى، والمدارس، والمباني العامة، وحتى في منازل وبيوت السكّان. وتشكّل البيوت والمباني المنعزلة، والمباني التي تقع بجوار المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير المرخصة أو الشوارع الجانبية، أهدافاً ثابتة و"مواقع مفضّلة" لإلحاق الأذى. هذا ما حدث مثلاً في منزل عائلة "ن" من قرية بورين، المهادي لمستوطنة يتسهار وللبؤر الاستيطانية المحيطة بها، الذي أعتدي عليه أربع مرّات على الأقل منذ عام 2007.¹⁰ ومع ذلك، فإنّ المباني التي تقع في مركز القرى يُعتدى عليها هي أيضاً أكثر من مرّة.

وكذا الأمر فيما يخصّ الاعتداءات التي تقع في داخل القرى، إذ أننا نشهد الفشل المنظومي العميق ذاته الذي يميّز جهاز إنفاذ القانون في الضمّة الغربيّة. فجهات التحقيق والإنفاذ تخفق مرّة بعد أخرى في منع وقوع مثل هذه الأحداث، وفي العثور على مرتكبي الجُنح والجرائم وتقديمهم للمحاكمة.

ومن بين 63 حادثاً وثّقتها ييش دين وتطرّقت إلى جُنح ومخالفات مواطنين إسرائيليين في داخل القرى الفلسطينية، قُدّمت شكاوى للشرطة تخصّ 60 حادثاً منها. ومن ضمن هذه الشكاوى، انتهت التحقيقات الشرطيّة في 38 ملفاً، لكنّ هذه التحقيقات الـ 38 لم تُفض إلى أيّ لائحة اتهام.

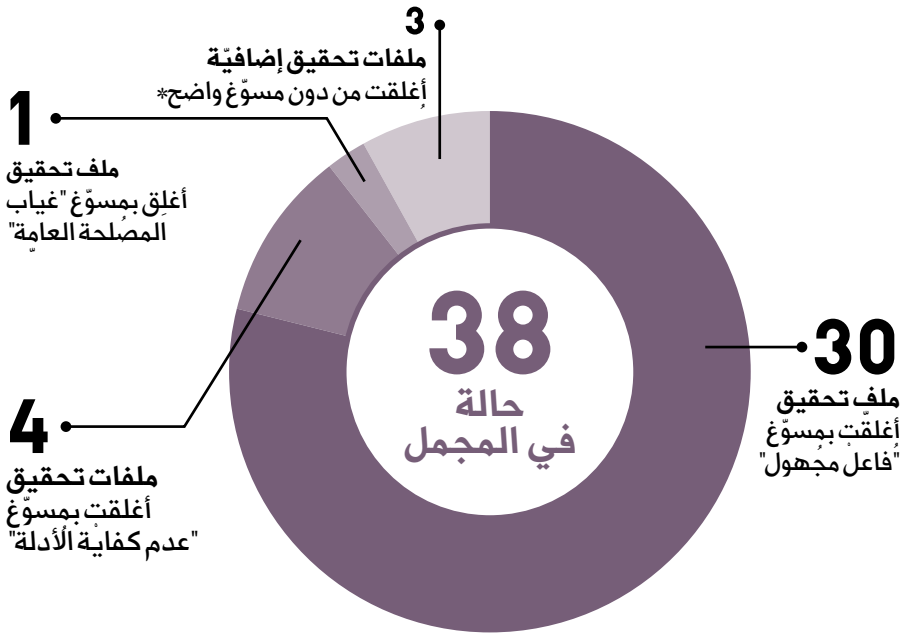
تؤدّي أحداث الاعتداء وإلحاق الأذى بالممتلكات إلى أثمان يدفعها السكان الفلسطينيون، منها أثمان جسمانية واقتصادية واجتماعية ونفسانية، وخصوصاً أنّ هذه الاعتداءات تشكّل جزءاً من ظاهرة أخذة في التوسع والانتشار. ويحظى المستوطنون بأفضليّة واضحة على الفلسطينيين: فهم مواطنو الدولة التي تُسيطر على الضمّة الغربيّة تحت حكم عسكريّ. جيش وشرطة دولة إسرائيل يحافظان عليهم. وفي المقابل، فإنّ منظومة إنفاذ القانون تهمل الفلسطينيين وتتخلّى عنهم، مع أنّ من المفترض بها أن تحافظ عليهم وتحميهم من أيّ اعتداء. وهكذا، ثمة وضعية تقوم فيها مجموعة قوميّة واحدة بالسيطرة على مجموعة قوميّة أخرى وقمعها، عبر سلب الحقوق. والفصل القضائي والقانوني، وخلق جهاز قضائيّ مختلف لكلّ مجموعة، وهذه الوضعية هي جزء من نظام الأبرتهاید (الفصل العنصري) الإسرائيليّ، الذي يسعى إلى تجذير وتكريس الكولونياليّة الإسرائيليّة في الضمّة الغربيّة.¹¹

إنّ الإخفاق الإسرائيليّ في الرّدع وإنفاذ القانون يجعل من الشّوارع والمسالك وأماكن العمل الخاصّة بالسكّان الفلسطينيين، عرضة للعنف الذي يبدر عن المستوطنين الذين يستخدمون الإجرام كأداة أيديولوجيّة.

10 في غالبية الحالات التي اعتدى فيها مستوطنون على منازل في بلدات فلسطينيّة، قاموا بفعل ذلك بجماعات، عبر إلقاء الحجارة على السكّان وممتلكاتهم. مثال ذلك ما حدث في 21 حزيران/ يونيو 2007 عندما ألقي مستوطنون الحجارة على بيت عائلة "ن" في بورين والحقوا الأذى بممتلكاتهم (ملف ييش دين 07/1282)؛ في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2008 ألقي مستوطنون الحجارة على البيت والحقوا الأضرار بسيارة العائلة (ملف ييش دين 08/1663)؛ في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2008 ألقي مستوطنون الحجارة ثانية على البيت (ملف ييش دين 08/1683)؛ وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 2017 ألقي مستوطنون الحجارة على أفراد العائلة الذين فرّوا منهم والحقوا الأضرار بالممتلكات (ملف ييش دين 17/4027).

11 للتوسع في المسألة يُنظر إلى ييش دين، الاحتلال الإسرائيليّ وجريمة الأبرتهاید (الفصل العنصري) في الضمّة الغربيّة: وجهة نظر قانونيّة، حزيران/ يونيو 2020.

جرائم وعنف المستوطنين في داخل البلدات الفلسطينية، 2020 - 2017



* لم توفر شرطة إسرائيل لبيش دين المسوّغات من وراء إغلاق هذه الملفات حتى نشر هذا المستند.
في 22 حالة قدمت شكاوى إلى الشرطة وما تزال التحقيقات جارية. في 3 حالات لم تقدم شكاوى إلى الشرطة.

الفصل الأول: عنف مستوطنين في داخل البلدات الفلسطينية

من ضمن ما تشمله جُنح العنف في داخل القرى والبلدات الفلسطينية، التهديدات الكلامية والجسدية، والاعتداء بوساطة السلاح الأبيض وأحياناً إطلاق الرصاص. وفي غالبية حالات العنف التي وقعت في الفترة التي يتطرق إليها هذا التقرير، قام المستوطنون بإلقاء الحجارة صوب فلسطينيين¹²، في حين كانوا يمشون في ساحة البيت أو في جواره، في داخل سياراتهم أو بيوتهم، أو أنهم ضربوهم بالعصي أو بالوسائل الأخرى. حتى أنّ باحثي بيش دين وثّقوا أربعة أحداث في الفترة التي يشملها التقرير، قام مستوطنون خلالها بإطلاق الرصاص صوب فلسطينيين.

في يوم 13 نيسان/أبريل 2019 كان زياد شحادة، وهو مُدرّس من قرية عوريف، يمش في ساحة بيته. في ذلك الوقت كانت زوجته على وشك المغادرة مع أولادها إلى حفلة في القرية.

"قراءة الساعة 16:40: أدخلت زوجتي الأولاد إلى السيارة وأنا دخلت إلى البيت لإحضار المفاتيح. عندها رأى أحد الأصدقاء مجموعة من الشبان تقترب عبر الطريق من جهة الشرق. كانوا يضعون الكوفيات على رؤوسهم ويرتدون ملابس كملابس الفلسطينيين. وعندها بدأوا بإلقاء الكثير من الحجارة الثقيلة التي كانوا يحملونها في ملابسهم. كانت زوجتي مع الطفلة في المقعد الأمامي والأولاد في المقعد الخلفي.

أغلقتُ باب المطبخ الجانبي لمنعهم من الدخول إلى البيت وركضت بسرعة لإخراج زوجتي والطفلة من السيارة لأنهما كانتا مكشوفتين تماماً. نجحتُ بإخراجهما تحت وابل من الحجارة. أدخلتهما إلى البيت، وعندما صار المستوطنون على بعد 4 أمتار من السيارة، ركضتُ لتخليص الأولاد الذين كانوا يتعرضون لخطر حقيقي على حيواتهم. فتح ابني الباب وكانت ابنتي تضع رأسها وراء نافذة الباب، بحيث أنهما كانا مُعرضين للإصابة بالحجارة بأي لحظة. نجحتُ بإخراجهما من دون أذى لكنني أصبتُ بحجر في كتفي «...» بعد أن حضر عدّة شبّان من القرية بدأ المستوطنون بالعودة صاعدين الجبل صوب يتسهار، حيث وقف هناك عدّة مستوطنين مُسلّحين يطلبون منهم العودة بصوتٍ عالٍ.

من الواضح لي أنّهم حضروا لإلحاق الأذى الجسدي بنا، لأنّهم كانوا يعرفون موعد خروجنا، وقد نجونا بأعجوبة. ومن وقتها، تنام زوجتي والأولاد عند أهلها في القرية، وابني يخاف طيلة الوقت ولا يتوقف عن التساؤل عن سبب فعلهم لذلك، وهو يذكر أيضاً أنّهم أحرقوا السيارة عام 2018، ويعاني التبول اللا إرادي في الليل ويطلب منّا أن نرافقه إلى المرحاض في ساعات النهار. أنا أنام وحدي في البيت على الكنبة، وعيني دائماً على الشاشة المربوطة بكاميرا الحراسة، أنا مستعد لبيع المنزل بسعر منخفض «فقط من أجل» الخروج من هذا الحي»¹³.

12 هذا ما حصل أيضاً في 14 حالة من أصل 19 حالة عنف.

13 من إفادة زياد شحادة من قرية عوريف حول الحادثة التي وقعت يوم 13 نيسان/أبريل 2019. التحقيق في المسألة أغلق بمسوّغ «فاعل مجهول» (ملف بيش دين 19/4421).



مستوطنون (على الطريق، في أعلى الصورة) يلقون الحجارة صوب عائلة شحادة (زياد ورجاء وابنتهما الرضيعة خارج السيارة، وولد وبنيت آخران موجودان في الكرسي الخلفي)، عوريف، 13.04.2019 (من صور كاميرا الحراسة التابعة لزياد شحادة)

أدت الاعتداءات العنيفة في بعض الحالات إلى التسبب بأضرار جسدية حقيقية، وصلت في بعض الأحيان حدّ الإصابات الجسيمة. مثال ذلك ما حدث في الحادثة التي اعتدى فيها خمسة مستوطنون على أبناء عائلة "ت" في داخل الخيمة التي يسكنونها في بلدة الطيبة، بجوار مستوطنة كوخاف هشاحر وبؤرة استيطانية غير مرخصة تُسمى "مأحر هبلاديم":

"أحدهم، مع عصا، ركض بسرعة كبيرة باتجاه ابني "ص"، وضربه ضربة قوية على رأسه. أغمي على "ص" فوراً وفقد وعيه، وواصل المستوطن ضربه حتى حين كان فاقدًا الوعي وهو على الأرض. وطيلة دقيقتين واصل ضربه «...» بدأ الدم ينزف من رأس "ص". خرجت زوجتي التي كانت وقتها في الخيمة «...» وعندها اقترب منها المستوطن نفسه الذي ضرب "ص" وضربها على رأسها فبدأت تنزف.

خضعت للفحوصات واتضح أنها تعاني جرحًا في الرأس وعالجوها بأربع قطب. كانت إصابة ابني أكثر صعوبة واكتشفوا أنه يعاني ارتجاجًا في الدماغ، ونزيفًا داخليًا ومكث في المستشفى 6 أيام.¹⁴

14 من إفادة "أت" من الطيبة حول الحادثة التي وقعت يوم 22 كانون الثاني/يناير 2018. أغلق تحقيق الشرطة في المسألة بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة" (ملف بيش دين 18/4049).

إن تأثير مثل هذا العنف الجسيم ضد فلسطيني في داخل بلده وأحياناً في ساحة بيته، أمام جيرانه وأفراد عائلته، يتجاوز الإصابة المباشرة التي يُخلفها؛ فالمتضرر الأول هو طبعاً ضحية العنف، إذ أنّ عليه أن يتعافى من إصابة مُركّبة، جسدياً ونفسانياً. ولكن في مثل هذه الحالات فإنّ أولئك الموجودين في الدوائر القريبة منه يعانون سوية معه؛ فقد اضطروا لمشاهدة كيف يُسلب الشخص الضحية من حريته وثُداس كرامته، وكيف يتلقى جسده الضربات.

غالبية الاعتداءات العنيفة التي يتطرق إليها هذا الفصل نُفّدت في ساعات النهار¹⁵ ومن الممكن أن يشير هذا النمط إلى مدى الثقة والأمان اللذين يشعر بهما المستوطنون عند قدومهم لإلحاق الأذى بالفلسطينيين، مع غياب قوّة إنفاذ دائمة وحاضرة تفرض الرّدع. وتنبع هذه الثقة بالنفس من أنّ الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون والردع في الضفّة الغربيّة لا تقوم بمهامها بنجاحة، وحتىّ أنّها توفر الحماية للإسرائيليين في كلّ الحالات، حتىّ عندما يلحقون الأذى بفلسطينيين وينتهكون القانون.

في الحالات التي فُحصت لغرض إعداد هذا المستند، وقرّ الجنود للمستوطنين طبقتين من الحماية. الأولى، أنّهم لم يمنعوا ارتكاب المخالفات رغم أنّهم كانوا موجودين في المكان الذي جرت فيه. ففي حالات عنف وقعت بين 2017-2020 وكان جنودٌ حاضرين فيها، لم يتدخلوا إلا بعد إلحاق الأذى بالفلسطينيين (3 حالات)، أو أنّهم لم يتدخلوا البتّة (4 حالات).¹⁶ الثانية، أنّه في 4 حالات وُثقت في هذه الفترة نشاط الجنود ضدّ الفلسطينيين بالذات، إذ أنّهم أطلقوا صوبهم الغاز المُدعج، والقنابل الضوئيّة أو الرصاص المعدنيّ المُغلّف بالمطاط، فيما ظلّ المستوطنون في المكان أو أنّهم عادوا على أعقابهم من دون أن يحتجزهم الجنود.¹⁷ وبهذا نشاط الجنود خلافاً لواجبهم حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة، المُعرّفين كسكّان محميّين، كما ينصّ القانون الدوّليّ وكما ورد في قرارات المحكمة العليا الإسرائيليّة.^{18، 19} هذه الظاهرة المُتمثّلة بجنود يقفون بلا حراك ولا يسعون لحماية الفلسطينيين المُعرّضين للاعتداء، تنبع من سياسة الجيش في الضفّة الغربيّة، التي تفضّل حماية المستوطنين، وبالتالي فإنّ الجنود لا يعون واجبهم حماية السكّان الفلسطينيين. وهم لا يُدركون ماهية الصلاحيّات التي يملكونها ولا يعرفون كيف عليهم التصرف أثناء حادثة يقوم بها مواطنون إسرائيليون بإلحاق الأذى بفلسطينيين. ويؤدّي عدم معرفة الواجب والصلاحيّات الممنوحة لهم إلى أنّ الكثير من الجنود يبادرون لتصرّفات ضدّ الفلسطينيين وليس لصالحهم، سواء أكان ذلك بالأفعال أم بعدم فعل شيء.²⁰ هذا ما قاله مثلاً "ح.ق." من قرية مادما:

15 منذ عام 2017 وثّق باحثو بيش دين حالات عنف داخل بلدات وقرى وقعت في ساعات النهار. وقد نُفّدت 5 حالات أخرى أثناء الليل.
16 مثال ذلك ما حصل يوم 24 شباط/فبراير 2018، عندما ألقى مستوطنون الحجارة على عائلة "أ" من سوسيا. في حين أنّ الجندي الذي كان حاضراً في الموقع لم يتدخل إلا بعد ثلاثة أرباع الساعة (ملف بيش دين 18/4068)؛ في يوم 22 نيسان/أبريل 2017 ألقى مستوطنون الحجارة صوب سكّان عوريف، إلا أنّ الجنود الذين كانوا هناك لم يبعدوا أو يوقفوا الأشخاص الذين ألقوا الحجارة إلا بعد قرابة ثلاث ساعات (ملف بيش دين 17/3894).
17 مثال ذلك ما حصل يوم 29 نيسان/أبريل 2017، حين ألقى مستوطنون الحجارة على سكّان عوريف، فقام الجنود الذين كانوا حاضرين بإطلاق الرصاص المُغلّف بالمطاط والقنابل الغازيّة باتجاه السكان ولم يوقفوا المستوطنين (ملف بيش دين 17/3899).
18 المادة 43 من اتفاقية لاهاي والمادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، تُعرّفان واجب القوّة الاحتلاليّة بالاهتمام بالسكّان المحليّين وحماية أجسادهم وكرامتهم، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد" (المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة).
19 التماس للعليا 82/393، جمعيّة إسكان المعلمين ضدّ قائد قوّة الجيش الإسرائيليّ في يهودا والسامرة، قرار حكم، المواد 17-25؛ التماس للعليا 02/10356 و10497، يوّاف هس وآخرون ضدّ قائد قوّة الجيش الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة وآخرين، قرار حكم، المادة 8؛ التماس للعليا 04/4764، أطباء لحقوق الإنسان وآخرون ضدّ قائد قوّة الجيش الإسرائيليّ في غزّة، قرار حكم، المادة 11.
20 يُنظر إلى: بيش دين، واقفون على الحياد- أداء جنود إسرائيليّين أثناء ارتكاب مدنيّين إسرائيليّين مخالفات بحقّ فلسطينيين في مناطق الضفّة الغربيّة (2015).

"قراءة الساعة 13:00 سمعت أصوات الجيران الذين قالوا إنّ هناك مستوطنين موجودين بجانب البيت. فتحت الباب ورأيت سيارة جيب عسكرية تقف عند الطريق الترابية فوق البيت والمستوطنون يلقون الحجارة على البيت. كانت هناك مجموعة كبيرة من المستوطنين على بُعد أربعة أمتار تقريباً «من البيت» يلقون الحجارة «...» قلت للجيش: "المستوطنون يلقون الحجارة على البيت، أوقفوهم، افعلوا شيئاً. قال الجنود: أدخل إلى البيت، وإذا لم تدخل فسنطلق الرصاص عليك".

رأيتُ المستوطنين من شبّاك غرفة النوم في البيت. كانوا كلّهم ملثمين، وشباناً تراوح أعمارهم بين 16-17 عاماً. لم يكونوا مسلحين. وحضر مع المستوطنين "مركز الأمن الجاري العسكري" ليتسهار.²¹ رأيتُه مع الجنود. سمحوا له بالتجول في الحيّ بسيارته ومنعوني من الخروج من البيت.

كنا خائفين جداً. نقلتُ العائلة كلها إلى غرفة الضيوف الخالية من الشبابيك. صرخنا ونادينا على سُكّان من القرية كي يساعدونا، وعندها وصلت مجموعة كبيرة من سُكّان القرية.

ماذا فعل الجيش؟ أطلق القنابل الصوتية على السُكّان الذين هرعوا لمساعدتنا ولم يُوقف المستوطنين.²²

وباستثناء الأذى الذي يلحق بالفلسطينيين أثناء الاعتداء نفسه، فإنهم لا يحظون بعده بأي حماية أو بعدالة ما. ووفقاً لما تُبينه معطيات بيش دين على مرّ السنوات، ثمة احتمال ضئيل جداً باستنفاد الإجراءات القانونية مع المُخالفين. 82% من ملفات التحقيق في الإجرام الأيديولوجي ضدّ الفلسطينيين بالضفة الغربية بين الأعوام 2005-2019 أُغلقت بسبب إخفاقات الشرطة، و8% فقط من التحقيقات في هذه السنوات أدت إلى تقديم لوائح اتهام. وقد أُغلقت غالبية الملفات بمُسوّغ "فاعل مجهول"، ما يعني أنّ مُحققي الشرطة لم ينجحوا بالعثور على مشتبهين.²³ وفي مثل هذه الحالة، من الجائر القول إنّ الجناة الذين ينوون الاعتداء على فلسطينيين يشعرون بالأمان والثقة بأنهم لن يُضبطوا ولن يُعاقبوا بالتأكد.

من بين الحالات الـ 63 التي وقعت بين 2017-2020، والتي استعرضناها لغرض كتابة هذا المُستند، وجدنا أنّ 19 حالة تحورت حول جرائم عنف ارتكبتها مستوطنون إسرائيليون ضدّ فلسطينيين في الضفة الغربية. في 18 حالة قدّم ضحايا هذه الجرائم شكاوى لدى الشرطة وفُتحت تحقيقات بشأنها، وفي 8 حالات منها ما يزال التحقيق جارياً. من بين ملفات التحقيق العشرة التي انتهى علاجها، لم تُقدّم ولو لأتحة اتهام واحدة. فقد أُغلقت 7 ملفات بمُسوّغ "فاعل مجهول"، وأُغلق ملف واحد بمُسوّغ "عدم كفاية الأدلة".²⁴ وتشير هذه المُسوّغات إلى فشل لواء "شاي" (يهودا والشامرة) في الشرطة الإسرائيلية بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في المنطقة التابعة له، إذ أنّ المحقّقين

21 مركزو الأمن الجاري العسكريون (رفشاتس) وفرق الحراسة النشطة في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية، هم قوأت مدنيّة، شبه عسكرية، تتألف من سُكّان المستوطنات والبؤر الاستيطانية. مهمتهم -كما يراها الجيش- توفير الحماية للسُكّان الذين يعيشون في تلك المستوطنات والبؤر الاستيطانية. للتوسع حول إسهام وظيفة المركز الأمني في حالة الفوضى الحاكمة الإسرائيلية في الضفة الغربية: بيش دين، الفضاء المتوحش - نقل صلاحيات الشرطة والأمن إلى مركزي الأمن الجاري في المستوطنات والبؤر الاستيطانية، (حزيران/ يونيو 2014).

22 من إفادة "ح" من مادما حول الحادثة التي وقعت يوم 31.1.2020 (ملف بيش دين 20/4626).

23 يُنظر إلى بيش دين، ورقة معطيات، كانون الأول 2019: إنفاذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية.

24 لم تُبلغ شرطة إسرائيل بيش دين بالمُسوّغ من وراء إغلاق ملفين إضافيين حتى موعد نشر هذا المُستند.

يعرفون بوقوع هذه الجرائم، إلا أنّهم لم ينجحوا بالعثور على مشتبهين أو بجمع الأدلّة التي تكفي لتقديم لائحة اتّهام.

يمكننا رؤية أحد الأمثلة على إخفاقات سلطات إنفاذ القانون وعدم استنفاد القانون مع مرتكبي جرائم العنف الحاصلة في داخل القرى الفلسطينية، في ردّ هذه السلطات على الحادثة التي وقعت في بورين يوم 21 أيار/ مايو 2017. ففي ساعات ما بعد الظهر اقتحم نحو 20 مستوطناً الحيّ الشرقيّ في القرية، المجاور لبؤرة "تفّعات رونين" الاستيطانية وللمستوطنة هار براخاه. فقد تجمّع المستوطنون بجانب بيت مهجور عند مشارف بورين، وبعد وقت قصير اقتربوا من بيوت الحيّ وبدأوا بإلقاء الحجارة على المنازل وسكّانها.

"...» عندها رأيت أنّ المستوطنين بدأوا بالسير صوب الجنوب «...» سرّث في هذا الاتجاه وعندما اقتربت رأيت مجموعة كبيرة من المستوطنين بجانب بيوت الحارة. قاموا بإلقاء الحجارة على البيوت، ثمّ ألقوا الحجارة على عدّة شتّان من الحيّ الذين حضروا إلى المكان. صوّرت الحادثة وعندها حضر إلى المكان أربعة أو خمسة جنود بدأوا بتعقب المستوطنين. بدأ الجنود بالصراخ على شتّان الحيّ وأبعدوهم، واصل المستوطنون في هذه الأثناء إلقاء الحجارة وعندها أصبت أنا بحجر في خاصرتي اليسرى.²⁵

ووفقاً لإفادات الفلسطينيين الذين كانوا حاضرين في الحادثة، فإنّ الجنود حضروا بعد نحو نصف ساعة من بدء اعتداء المستوطنين. وبدأ الجنود بإطلاق الغاز المُدمع صوب الفلسطينيين، وبعد فترة ما حلّ الظلام وترك المستوطنون الموقع باتجاه "تفّعات رونين"، يرافقهم الجنود.

25 من إفادة منير قادوس، باحث بيش دين، حول الحادثة التي وقعت في بورين، 21.05.2017 (ملف بيش دين 17/3913).



مستوطن ملثم يلقي حجرا صوب سكان بورين، وجندي يقف إلى جانبه: توثيق من الاعتداء في بورين، 21.05.2017، ملف بيش دين 17/3913 (تصوير: منير قادوس، بيش دين)

أصيب منير قادوس، الباحث في بيش دين ومن سكان بورين، بحجر ألقاه مستوطن، فقدم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية في مديرية التنسيق والارتباط بنابلس،²⁶ في 23 أيار/ مايو بعد يومين على الحادثة، وفوض مُحامين من طرف بيش دين بمتابعة الأمر. في البداية بلّغت بيش دين بأنّ الملف قيد التحقيق، ولم تُفد شرطة إسرائيل بأيّ مستجدات إلا بعد التوجّه الثالث، إذ قالت إنّ ملفّ التحقيق بخصوص الاعتداء في بورين قد أُغلق بمسوّغ "فاعل مجهول"، وذلك في 2 أيار/ مايو 2018، أي بعد نحو سنة على الحادثة.²⁷

بعد معاينة موادّ التحقيق اشتبهت بيش دين بأنّ المحقّقين لم يشاهدوا الأشرطة التي توثق الحادثة، والتي أُرقيت بالشكوى عند تقديمها: فملف التحقيق لم يحتو على الأشرطة ذاتها أو على أيّ تقرير مشاهدة لأيّ شريط كان. وتظهر في الأشرطة الوجوه المكشوفة لثلاثة مستوطنين شاركوا في الاعتداء. ورغم ذلك لم تسع الشرطة من أجل العثور على المشتبهين وأغلقت الملفّ من دون التحقيق معهم. قدّمت بيش دين استئنافاً على إغلاق ملفّ التحقيق وأرقيت الأشرطة به ثانية.²⁸

26 مديرية التنسيق والارتباط هي وحدات تربط بين السكان المدنيين الفلسطينيين وبين الجيش الإسرائيلي؛ تنشط هذه الوحدات كمثلثات لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في الأراضي المحتلة، التابعة للإدارة المدنية.

27 رسالة من قسم التحقيقات في لواء شومرون إلى بيش دين، 20.08.2018.

28 استئناف على إغلاق ملف شرطة 17/224140، 10.01.2019، ملف بيش دين 17/3913.

بعد نحو شهر على ذلك، وصل ردّ المستشار القضائي لمحطة شرطة شومرون في أريئيل،²⁹ وجاء فيه أنّ المحققين شاهدوا الأشرطة التي توثق الحادثة فعلاً، وذلك قبل قرارهم إغلاق ملف التحقيق بمسوّغ "فاعل مجهول". وعليه، أرسل طاقم بيش دين القانوني بعد ذلك بأسبوع توجّهاً ثانياً للمستشار القضائي شومرون، وشدّد فيه على الهوة غير المفهومة بين وجود توثيق واضح لثلاثة من المعتدين وبين مسوّغ إغلاق ملف التحقيق.³⁰ وحتى أنّ هذا التوجّه أرفق بصور طبعت من أشرطة الفيديو، ويمكن من خلالها رؤية الوجوه المكشوفة للمستوطنين الثلاثة.³¹

وبعد خمسة شهور بعثت شرطة إسرائيل بتعيين إلى طاقم بيش دين القانوني، بإغلاق ملف التحقيق للمرة الثانية بمسوّغ "فاعل مجهول".³² لكن، وحتى يوم نشر هذا المستند، نحن لا نعرف ما إذا جرى اتخاذ قرار بشأن الاستئناف، لأنّ الشرطة الإسرائيليّة لم تُبلّغنا بعد بما إذا كان الاستئناف قد نُقل إلى نيابة الدولة مرفقاً بتوصية الجهة التي أغلقت ملف التحقيق، كما يقتضي القانون.

بكلمات أخرى، حتّى بعد مرور أربع سنوات على ارتكاب المخالفة، فإنّ معالجة ملفّ التحقيق لم تنته بعد. ورغم وجود أدلّة كان بإمكانها الإشارة إلى مشتبهين، إلا أنّ الشرطة الإسرائيليّة لم تحاول العثور عليهم، وماطلت بمعالجة الملفّ ثم أغلقت في النهاية بتسويق غير مُبرّر. وما جاء في خلاصة الاستئناف يُوجز جيّداً ما حدث: "إنّ العجز والتسامح اللذين تبديهما سلطات إنفاذ القانون بشكل متكرّر تجاه تصرفات المستوطنين العدائيّة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ليسا بالواقع الجديد. هذه الحالات التي يُغلق فيها ملف التحقيق رغم وجود أدلّة واضحة، تمس سلطة القانون وتبعث برسالة واضحة للمعتدين بأنهم قادرون على الاعتداء مُجدّداً من دون استنفاد الإجراءات القانونيّة معهم".³³ زد على ذلك أنّ معالجة الملف وفحص الادعاءات الواردة في الاستئناف لوقت طويل، يثيران تخوّفاً حقيقيّاً من أنه حتى لو قُبلت الادعاءات وتجدّد التحقيق في نهاية المطاف، إلا أنّ الوقت الطويل الذي مضى على الحادثة سيقلّل جدّاً من احتمال إجراء تحقيق فعّال يُفضي إلى لائحة اتهام ضدّ المشتبهين.

إلى جانب قوآت الجيش والشرطة والشاباك المسؤولة عن إنفاذ القانون في الضمّة الغربيّة، ينشط أيضاً مُركّزو الأمن الجاري العسكريّون وفرق الحراسة. وتنحصر مهمتهم بالمساعدة في حراسة المستوطنات الإسرائيليّة وهم يعملون كقوآت مدنيّة شبه عسكريّة، المُركّزون الأمنيّون هم مبعوثو وممثلو الجيش؛ فهم يحملون الأسلحة العسكريّة، ويتدربون لدى الجيش، ويحظون بتخويل من قائد قوات لواء المركز للقيام بعمليات خفّارة، مثل البحث والاعتقال واستخدام القوّة، فيما تخضع أفعالهم ظاهريّاً لرقابة ومتابعة الجيش؛ إلا أنّهم يحظون في الوقت ذاته بتمويل من المستوطنات ويرؤون أنفسهم مُمثّلين لمصالحها. هذا التضارب في المصالح، ومعه غياب التعريف الواضح لصلاحيّاتهم والرقابة الرخوة عليهم، تؤدّي كلّها إلى إنتاج نقاط تماس ومواجهات يوميّة بين المُركّزين الأمنيّين وفرق حراسة المستوطنات، وبين المزارعين الفلسطينيّين.³⁴ ولا يُسمح للمُركّزين الأمنيّين بممارسة نشاطاتهم

29 رسالة من المستشار القضائيّ للواء شومرون في الشرطة الإسرائيليّة إلى طاقم بيش دين القانوني، 4.02.2019.

30 تستخدم الشرطة فسوّغ الإغلاق "فاعل مجهول" عندما لا تكون بحيازتها أيّ معلومات تخض هوية مرتكب المخالفة، أو أنّ الاشتباه بهويته غير كافٍ؛ "مسوّغات واعتبارات لإغلاق ملفات جنائيّة"، (بالعبريّة) إجراءات قسم التحقيقات الخاصّة، الشرطة الإسرائيليّة، 1.02.2014.

31 رسالة من طاقم بيش دين القانوني إلى المحامية جيل دشا، المستشارّة القضائيّة للواء شومرون في الشرطة الإسرائيليّة، 10.02.2019.

32 وردت هذه المعلومات لطاقم بيش دين القانوني في لقاء مع قسم التحقيقات في لواء شومرون، 15.07.2019.

33 المصدر السابق.

34 للتوسّع بخصوص مهام المُركّزين الأمنيّين وصلاحيّاتهم وتضارب المصالح الذي يُلّف عملهم، يُنظر إلى: بيش دين، الفضاء المتوحش- نقل صلاحيات الشرطة والأمن إلى مُركّزي الأمن الجاري في المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة (2014).

وصلاحياتهم إلا في ضمن "منطقة الحراسة" التي جرى تحديد مداها وفق أمر عسكري³⁵ ويفيد الموقف الرسمي للجيش بأنّ المُرَكِّزين "ممنوعون منعاً باتاً من العمل خارج حدود المناطق المسموحة والتي رُسمت على خارطة وقّعها قائد اللواء"³⁶. ورغم ذلك، يَضلع المُرَكِّزون الأُمْنِيُّون أكثر من مرّة في أحداث عنيفة داخل البلديات الفلسطينية، رغم أنّ هذه البلديات خارج مناطق الحراسة الرسميّة، ولذلك فهم محظورون من ممارسة نشاطاتهم فيها.

مثال بارز على مكانة المُرَكِّزين الأُمْنِيِّين الإشكاليّة بخصوص إساءة استخدامهم لصلاحياتهم، ولقلب الأدوار بينهم وبين الجنود في الميدان من ناحية تدرّج الصلاحيات، في الحادثة التي وقعت يوم 13 كانون الأوّل/ ديسمبر 2019 في قرية الولجة، المجاورة لمستوطنة تلمون. فغالبية أراضي هذه القرية مُعرّفة كمنطقة C وجزء قليل منها كمنطقة B. وقد حضر محمود مزلوم، وهو صحفيّ من سكّان القرية، إلى محلقة في داخل القرية قرابة الساعة 15:30. وعندما بدأ الحلق عمله سمع محمود أصوات رصاص وصراخ أطفال:

"رغبت بفحص ما يحدث في الخارج والاطمئنان على سلامة سيارتي التي كانت تركن في الخارج. أوقفت الحلاق في منتصف عمله، وكنت ما زلت أضع المربول الذي ألبسني إياه، ووجهي ما يزال مغطىً بمعجون الحلاقة، وسرت إلى الخارج.

رأيت على بعد نحو 200 متر يعقوب «إلخار»، المُرَكِّز الأُمْنِيّ في تلمون، وأنا أعرفه كما يعرفه سائر سكّان القرية. كان يطلق الرصاص من بندقية M16 في داخل القرية. صرخ الأطفال خوفاً. كانوا يلعبون في الخارج وفجأة أطلق أحدهم الرصاص. تفرّق الأولاد لكلّ الجهات واختبأوا وفي لحظات لم يبق أحدٌ ظاهراً. ركض الجميع واختبأوا. وأنا كذلك، لشدة خوفي من أن أصاب بالرصاص، دخلت ثانية إلى المحلقة. كانت القرية هادئة، ولم يكن أي سبب لأن يحضر المُرَكِّز الأُمْنِيّ إلى القرية أصلاً.

بعد عدّة دقائق دخل المُرَكِّز الأُمْنِيّ إلى المحلقة، أمسكني بكتفي بيده، وباليد الثانية شدني بقوة. خفت أن يقتلني. كنت ما زلت مع المربول ومعجون الحلاقة على وجهي. قلت: "ماذا تريد؟ ماذا تفعل؟"، وردّ عليّ "أخرس، أخرس".

جزني نحو 200 متر حتّى الشارع الرئيسيّ باتجاه المستوطنة «تلمون» وأنا أصرخ بالعبريّة: "الشرطة، الشرطة، أنا أريد الشرطة". أمسكني بيده وشدني بها، وبيده الثانية أطلق في الهواء ثلاث رصاصات وهو يصرخ عليّ بأنّ أسكت.³⁷

عندما رأى المُرَكِّز الأُمْنِيّ أحد الجيران وهو يتطلّع إلى ما يحدث، صرخ عليه بالدخول إلى بيته وأطلق صوبه ثلاث رصاصات. سحب المُرَكِّز الأُمْنِيّ محموداً صوب مجموعة جنود كانوا يقفون عند طرف القرية، وأبقاه هناك وعاد إلى

35 تشمل مناطق الحراسة المناطق العمرانيّة في المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة، والمناطق الصناعيّة، وهي تشمل أيضاً المناطق المحاذية للمستوطنات التي تقع خارج مناطق نفوذها وتشمل الطرق والمباني الزراعيّة وغيرها. المصدر السابق، ص 14.

36 رسالة النقيب ساندرأ آينكر، ضابطة القسم الأُمْنِيّ والجنائيّ في مكتب المستشار القضائيّ لمنطقة يهودا والسامرة إلى المحامي ميخائيل سفارد، 29.7.2010. وصلت في إطار استئناف قَدّمه الطاقم القانوني في بيش دين، في أعقاب قرار إغلاق ملف التحقيق المتعلق بالحادثة التي اعتدى فيها المُرَكِّز الأُمْنِيّ لبؤرة أقباء ايل الاستيطانيّة على زعّة فلسطينيين (ملف بيش دين 09/1892).

37 من إفادة محمود مزلوم حول الحادثة التي وقعت يوم 13.12.2019 (ملف بيش دين 19/4599).

القرية برفقة مواطن آخر مُسلح. بدأ الجنود بالتحقيق مع محمود حول إلقاء الحجارة على مستوطنة تلمون، وذلك قبل وقت قصير حسب ادّعائهم، وكان من الواضح أنّهم يشكون في أنّ محمودًا نفسه ألقى الحجارة أو أنّه يعرف من فعل ذلك ظاهريًا من أهل القرية. وقد ردّ بأنّه كان يجلس على كرسيّ المحلقة، وأصرّ على أنّه لم يعرف شيئًا بخصوص إلقاء الحجارة وحاول إقناعهم بأنّه يقول الحقيقة، ولكن من دون فائدة.

في هذه الأثناء عاد المُركّز الأمنيّ وصاحبه إلى القرية وأطلقوا الرصاص في الأنحاء. أصابت بعض العيارات النارية بعض المنازل وألحقت الأضرار. وقد شاهد عايد، والد محمود، ما يحدث واقترب من المُركّز الأمنيّ، وهو يطلب منه معرفة ما حلّ بإبنه. وبعد جدال دام للحظات، صوّب المُركّز الأمنيّ وصاحبه السلاح نحو الأب ونحو فرد آخر من العائلة كان يقف في الجوار وهما يهدّدانها بالرصاص. طلب عايد من المُركّز الأمنيّ الخروج من نطاق القرية لأنّ لا صلاحية له فيها، وشدّد أمامه على أنّ هذه ليست المرّة الأولى التي يقتحم فيها القرية. الجنود الذين وقفوا في الجوار ورأوا ما يحدث لم يتدخّلوا، حتّى بعد أن طلب والد محمود من الضابط الذي كان حاضرًا طرد المُركّز الأمنيّ من نطاق القرية وإطلاق سراح محمود. لم يردّ الجنود على توجّهات عايد. وبعد وقت قصير عاد المُركّز الأمنيّ إلى محمود، الذي كان ما يزال تحت مراقبة الجنود:

"بعد مواجهتهم «أفراد عائلة محمود»، عاد المُركّز الأمنيّ وقال لي: "كنت في منزلك، واسم والدك عايد مزلوم". لم أردّ عليه. لم أرغب بالتحدث معه لأنني لا أعترف بصلاحيّاته وغير مستعد لمنحه الشرعيّة. طلب المُركّز الأمنيّ بطاقة هويتي ولم يقلّ الجنود الذين حولي أي كلمة، وكأنّه هو -المُركّز الأمنيّ- قائدهم. أعطيت المُركّز الأمنيّ بطاقة هويتي. رأى اسم أبي وبدأ يسبّ اسمه بالعبريّة وقال "أنت ابن زانية وأبوك ابن زانية".

وقف الجنود حولي وهو يشتمني ولم يفعلوا شيئًا. بعد أن شتمني المُركّز الأمنيّ وشتم أبي، أعاد لي بطاقة الهوية. وأثناء ذلك، كان يقف حول المُركّز الأمنيّ 8 جنود ولم ينبس أحدهم بكلمة. أصدر المُركّز الأمنيّ أمرًا للجنود بإطلاق سراحيّ وعندها فقط أخلّى الجنود سبيلي".³⁸



محمود مزلوم يخضع لتحقيق الجنود والمركز الأمني في تلمون يعقوب إلخار (يدير ظهره للكاميرا ويرتدي جاكيت أسود من دون كتابة)، توثيق من الحدث في الجانية، ملف بيش دين 19/4599 (تصوير: بيش دين)

رغم أنّ المرّكّزين الأمنيّين خاضعون من الناحية المهنيّة للجيش، إلا أنّهم مواطنون إسرائيليّون ولذلك حين يُشتبه في أنّهم ارتكبوا جُنحة جنائيّة (حتى لو تمّ ذلك في إطار مهامهم) فإنّ الجهة المسؤولة عن التحقيق معهم هي الشرطة الإسرائيليّة. وعليه، قدّم محمود شكوى لدى الشرطة الإسرائيليّة في محطة بنيامين يوم 1 كانون الثاني/يناير 2020 بخصوص إطلاق رصاص خلافاً للقانون والاعتداء، وفوّض محامي بيش دين معالجة هذه الشكوى. وبعد مضيّ ثمانية شهور على ارتكاب المخالفات، علمت بيش دين من منظومة المعلومات الشرطيّة أنّ ملف التحقيق أُغلق بمُسوّغ "غياب الذنب الجنائي".³⁹ وبكلمات أخرى، اعتقد محققو الشرطة أنّ لا شائبة في حدث يقوم فيه المرّكّز الأمنيّ بدخول بلدة فلسطينيّة في منطقة B، تقع خارج منطقة حراسة المستوطنة المسؤول عنها، ويخطف ويحتجز فلسطينيّاً بريئاً خلافاً للقانون، ويطلق الرصاص الحيّ خلافاً للقانون في قلب منطقة سكنيّة بحيث أنّه شكّل خطراً على حياة الناس، وحتىّ أنّه ألحق الأضرار بممتلكات. في الاستئناف الذي قدّمته بيش دين على إغلاق ملفّ التحقيق، جاء أيضاً أنّ الشرطة لم تُجر تدابير تحقيق أساسية، مثل دعوة الجنود الذين مكثوا في المكان وآخرين ذوي صلة بالحادثة للتحقيق، وإجراء تحقيق تحت الإنذار مع صديق المركز الأمنيّ المسلّح، الذي أطلق هو الآخر الرصاص صوب منازل القرية، أو دعوة أحد سكان القرية الذي أصيب منزله بالرصاص.⁴⁰ وحتىّ يوم نشر هذا المستند، لم يرد من نيابة الدولة ردّ على الاستئناف وهو ما يزال عالقاً.

نتيجة لخضوع المرّكّزين الأمنيّين للجيش من الناحية المهنيّة، فإنّ الشكاوى المتعلقة بإساءة استخدام صلاحيّاتهم تُوجّه إلى المعالجة الإداريّة لدى الجيش. وعليه، وبموازاة تقديم شكوى لدى الشرطة، توجّهت بيش دين أيضاً إلى

39 معاينة منظومة المعلومات الشرطيّة، يوم 16 آب/أغسطس 2020.
40 استئناف على إغلاق ملف شرطة 20/958، 14.10.2020، ملف بيش دين 19/4599.

قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية وإلى النائب العسكري العام، مطالبة بإقضاء المركز الأمني عن عمله في الحال.⁴¹ وحتى نشر هذا المستند، لم يتوصل النائب العسكري العام إلى قرار بهذا الشأن، ولم يُبعد المُركَز الأمني عن عمله.⁴²

إلى جانب الإجراءات الجنائية والإدارية ضد المُركَز الأمني، ساعد بيش دين محمود أياً على تقديم شكوى إلى النيابة العسكرية ضد الجنود الضالعين في الحادثة. ولكن الجيش لم يسارع إلى معالجة الملف. فقد امتدت فترة استيضاح الحقائق أكثر من خمسة شهور، وهي المرحلة التمهيدية التي تُجمع فيها المعلومات بغية البت في مسألة فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحققة بما يخص تصرفات الجنود، وتقرّر في نهايتها يوم 7 تموز/ يوليو 2020 أن لا مكان لفتح مثل هذا التحقيق.⁴³ ولم تتطرق النيابة العسكرية في ردها إلا إلى ادعاءات الجيش والمُركَز الأمني المتعلقة بإلقاء الحجارة الذي سبق ظاهرياً الحادثة المذكورة، وتجاهلت تماماً أفعال ونشاطات الجنود غير القانونية، إذ أنهم بوقوفهم على الحياد سمحوا للمُركَز الأمني بالقيام بأفعال غير قانونية، وحتى أنهم أسهموا في تنفيذها. قدّمت بيش دين استئنفاً على قرار عدم فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحققة ضد الجنود الضالعين، وحتى يوم نشر هذا المستند لم يتخذ قرار بهذا الشأن.

دولة إسرائيل ملزمة بالحفاظ على حقوق السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية، لكنّها بدلاً من ذلك تمنح جمهور المستوطنين صلاحيات شُرطية وصلاحيات ممارسة القوة. فعبر تسليح المستوطنين ومنحهم الصلاحيات، إلى جانب الفشل المتواصل في فرض القانون على هذا الجمهور بالذات، تسمح دولة إسرائيل بمواصلة تنامي وانتشار الفوضى الحاكمية في الضفة الغربية. هذا الوضع مُنحاز بشكل قاطع لصالح طرف واحد فقط.

وحتى الآن، وبعد أكثر من سنة على قيام مواطن إسرائيليّ مُسلّح باقتحام قرية فلسطينية وتشكيل الخطر على حيوات الناس من دون مُبرر، إلا أنّ أحداً من الضالعين لم يُحاكم على ذلك. ويأتي هذا رغم أنّ الحادثة مُوثقة جيّداً وقد أُعلِمت سلطات إنفاذ القانون بها. ومن المفترض بهذه السلطات أن تحافظ على النظام وأن تسعى لتحقيق العدالة، إلا أنّها قالت إنّها لا ترى وجود بُنية تحتية من الأدلة تشير إلى وجود ذنب جنائي، وقامت بإغلاق ملف التحقيق وما تزال تُعوّق إجراء معالجة سريعة وناجعة للحادثة.

تسعى الأمثلة التي طرحناها هنا إلى تجسيد كيفية إخفاق دولة إسرائيل في منع ارتكاب الجرائم والمخالفات وردع المجرمين الأيديولوجيين، وكيف أنّ سلطات الدولة تُخفق مرّة بعد أخرى بالتحقيق في المخالفات التي تُرتكب. والحالات المتطرفة المعودة التي حظيت بصدى جماهيري حقيقي، وبالتالي بإنفاذ سريع وحاسم للقانون، هي الاستثناء الذي يشير إلى القاعدة. وأبرز مثال على ذلك جريمة قتل الزوجين دوابشة وابنه الرضيع، وإصابة ابنتهما ابن الرابعة إصابات جسيمة، وذلك في قرية دوما عام 2015، وأدّت هذه الحالة إلى إطلاق الاستنكارات من قيادات

41 رسالة من طاقم بيش دين القانوني إلى نداء بيدن، قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية، وشارون أفيك، النائب العسكري العام، 5.02.2020.

42 يعقوب الخرار، المُركَز الأمني لمستوطنة تلمون، حظي بإشادة امتياز من كتيبة "ايوش" (يهودا والسامرة) عشية يوم الاستقلال الـ 71 لدولة إسرائيل، وذلك في 20 أيار/ مايو 2019، بعد نحو سبعة شهور على الحادثة في الجانية. المصدر: صفحة "تلمون- أن تشعر بالبيت" على فيسبوك. (بالعبرية)

43 بعثت نيابة الشؤون الميدانية تحيياً بالمستجدات إلى طاقم بيش دين القانوني، بأن "تصرفات القوة العسكرية في الحادثة لا تعكس اشتباهاً بارتكاب جُنحة جنائية، تُبرز وفق ملاسبات المسألة فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحققة «...» وفي ظل ادعاءات المشتكين بما يخض تصرفات القوة، فإن توجّهكم نُقل إلى المعالجة القيادية، بما يلائم اعتبارات الجهات القيادية ذات الصلة". ولم ترد في الرسالة تفاصيل بخصوص طابع المعالجة القيادية المطروحة. رسالة من نيابة الشؤون الميدانية، 7.07.2020.

المستوى السياسي الإسرائيلي والدولي⁴⁴، ما أفضى إلى سلسلة من الاعتقالات الإدارية وإصدار أوامر الإبعاد ضدّ مستوطنين كانوا مشتبهين بملوئهم في الحادثة أو بكونهم نشطاء في منظمات مشابهة⁴⁵، وحتى أنّ جهاز الأمن العام (الشاباك) عمل على تفعيل ما أسماه "وسائل خاصة" في التحقيقات، أي ممارسة التعذيب من أجل استخلاص المعلومات من المشتبهين⁴⁶. وقد أدت الردود الحادة على الحادثة والاهتمام الدولي بالتحقيق فيها، إلى إجبار إسرائيل على القيام بجهود كبيرة بغية الكشف عن تفاصيل الحادثة، وفي نهاية المطاف قدّمت لائحة اتهام ضدّ عميرم بن أوليئيل، وأدين بجريمة القتل وحُكم عليه بالسجن لسنوات طويلة⁴⁷.

خلافًا لجريمة القتل في دوما، والتي أدت إلى نتائج وخيمة دفعت السلطات إلى هذا النوع من الرد، فإنّ سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية لا تبدي جهودًا جدية في غالبية الحالات (يُنظر إلى المعطيات في نهاية هذا الفصل)، في حين تتواصل الاعتداءات العنيفة من دون مضايقة ويتمتع المعتدون على أرض الواقع بحصانة شبه كاملة. وتنتج هذه الحصانة من سلوكيات وأداء الجهات المسؤولة عن سلطة القانون في الضفة الغربية: قوات الجيش الموجودة في الميدان طيلة الوقت، لكنّها لا تعمل من أجل وقف الاعتداءات واعتقال المعتدين؛ والشرطة التي لا تحقّق كما يجب في الشكاوى التي تُقدّم في أعقاب هذه الأحداث، والرسالة التي تبرز من شكل أداء السلطات الإسرائيلية هي واضحة ويجري تذويتها جيدًا لدى المعتدين المستوطنين الذين يرون في ذلك تصريحًا لمواصلة ما يفعلونه، ولدى الضحايا الفلسطينيين الذين يعرفون أنّهم مُهملون ولقمة سائغة، من دون أيّ حماية في وجه الاعتداءات العنيفة.

يُضاف إلى ذلك طابع الاعتداءات المبعثر، وحقيقة أنّه من غير الممكن توقُّعها سلفًا، ما يؤدّي إلى شعور دائم بالريبة وانعدام الأمان. وهكذا ينشأ الذعر اليوميّ، وجوّ الخوف الحقيقيّ والعميق من المش بروتين الحياة وبالحياتة نفسها. وعن نفسها وعن أولادها قالت رجاء شحادة -زوجة زياد- حول تأثير الحادثة (المذكورة في ص 8 من هذا الفصل)، التي اعتدى فيها مستوطنون عليها وعلى عائلتها بالحجارة في ساحة بيتهم:

"بعد الحادثة، وطوال أسبوع كامل، لم ننم أنا والأولاد في البيت. زوجي وحده ظلّ ينام في البيت. وابني "م" يستيقظ في الليل مذعورًا، وقد عاد للتبول اللا إراديّ مُجددًا"⁴⁸.

44 يُنظر مثلاً إلى منشور في صفحة رئيس الدولة ريتوبين ريفلين على فيسبوك، (بالعبرية) 31.07.2015؛ أقوال رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو في أعقاب جريمة القتل، (بالعبرية) 31.07.2015؛ وكذلك خطابات مختلفة ألقاها في المظاهرة التي تلت الجريمة- شاحر حاي، "عمّ الطفل الذي قُتل ألقى خطابًا في ميدان رابين: "ماذا فعل للمستوطنين؟ الدور على من؟"، ynet، 01.08.2015.

45 يُنظر مثلاً إلى: أيتمار أيخنر وطوفًا تسيموكي، "الكابينيت يقرّ: اعتقالات إدارية حتّى للمخربين اليهود"، ynet، 02.08.2015؛ عوفر حداد وجاي بيلج، "نشر أول: المستشار القضائي صدّق على أمر اعتقال إداريّ لثلاثة ناشطين باليمين المتطرف"، أخبار 12، 04.08.2015.

46 حاييم ليفنسون، "في الشاباك يعترفون بأنّ المشتبهين بجريمة دوما عُذبوا، لكن لم يُتحرّض بهم جنسيًا"، هارتس، 24.12.2015.

47 ملف جنائيّ خطير 16-01-932 دولة إسرائيل ضدّ بن أوليئيل (معتقل)، قرار الحكم، صدر يوم 14.09.2020. قدّم محامو بن أوليئيل استئنافًا يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

48 من إفادة رجاء شحادة من عوريف حول الحادثة التي وقعت يوم 13 نيسان/ أبريل 2019. وقد أغلق التحقيق الشرطيّ بشأنها بمسوّغ "فاعل مجهول" (ملف ييش دين 19/4421).

الفصل الثاني: الإضرار بالممتلكات الخاصة والمساجد في داخل البلدات الفلسطينية

تشمل غالبية أحداث الجريمة الأيديولوجية التي تحدث في داخل القرى، إضراراً بممتلكات السكان الخاصة: 41
حادثة إلحاق الأذى بالممتلكات من مجمل 63 حادثة تفحصها هذا المستند. وشمل الأذى اللاحق بالممتلكات
الإضرار بالسيارات بوسائل مختلفة، من ثقب الدواليب وحتى إضرار النار بالسيارة برمتها؛ إلقاء الحجارة على البيوت
والسيارات؛ وإضرار النار في البيوت والمباني الأخرى. وفي غالبية الحالات (31 حالة من أصل 41) شملت هذه الاعتداءات
أيضاً رشّ الكتابات على الجدران، بعضها كتابات مسيئة.⁴⁹

"ما حدث هو أنني ركنت السيارة ودخلت البيت، واستحمت، كل ذلك في نحو عشر دقائق، وحضر
المستوطنون خلالها ونجحوا في إحراق السيارة والفرار. وفيما كنت أتحدث بالهاتف سمعت صوت
انفجار خارج بيتي. ألقى الهاتف وركضت صوب الشباك في الصالون (الذي يطل بالضبط على
مكان ركن السيارة) ورأيت نازاً تعلق من سيارتي وظلّ إنسان يركضان بين أشجار الزيتون (...)"
واستغرقنا إطفاء النار نحو 40 دقيقة، إلا أنّ السيارات احترقت بالكامل. وقد لفت أحد الجيران
انتباهي إلى كتابة على الجدار، "الحدّر" بالعربية بلون أسود، وإلى جانبها رسمة لنجمة داود.⁵⁰

وقد نشر الإعلام الإسرائيلي حول مخالفات الممتلكات التي تشمل رشّ الكتابات الجدرانية، ناعماً إياها بكنية "تدفيع الثمن"، التي ابتكرها المستوطنون أنفسهم. وكان من المفترض بالمعنى الأصلي لمصطلح "تدفيع الثمن"، أن يعبر
عن الثمن الذي ستدفعه جهات إنفاذ القانون والسلطات الإسرائيلية في أعقاب نشاطات مشت بالمستوطنين
ظاهرياً، مثل إخلاء مبان غير قانونية أو النية لإخلاء مثل هذه المباني، وإصدار أوامر إبعاد ضدّ مستوطنين أو
تنفيذ اعتقالات.⁵¹ إلا أنّ استخدام المصطلح على نطاق واسع أدى إلى تمييزه المدلول الأصلي، وهو يستخدم اليوم
لوصف تشكيلة واسعة من الممارسات ضدّ الفلسطينيين، وعلى الأخص الحالات التي تكتب فيها جمل على الجدران.

49 جزء من الكتابات التي رشّت كانت احتجاجاً على عمليات إنفاذ القانون التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضدّ مستوطنين (اعتقال، إخلاء مبان غير
قانونية وغيرها)، وفي الحالات التي ألحق بها فلسطينيون الضرر بإسرائيليين. وفي بعض الأحيان كانت الكتابات تُعبر عن رسالة عامة ضدّ السلطات أو
الفلسطينيين.

50 من إفادة زياد شحادة من عوريف حول الحادثة التي وقعت يوم 13.07.2018 (ملف بيش دين 18/4184).

51 "..." في حال وصلنا هذه الطريق، بنضالنا العنيد والمثابر على كلّ بؤرة وعلى كلّ بيت، في محاولة لإعاقتهم قدر الإمكان، من خلال مراكمة الصعوبات،
والتحصن والممارسات الفعالة الأخرى، فإنّ كل إخلاء بيت وبؤرة سيتحوّل إلى حملة مركبة سنكلف الحكومة ثمناً باهظاً..." ومن الممكن أنّ إضرارنا سيؤثر
على صنّاع القرار كي يدركوا أنّ هذا الأمر غير مجدٍ اقتصادياً واجتماعياً وجماهيرياً "...". من: حركة كومميوت، تدفيع الثمن: أمور في أعقاب الأحداث
بالخليل، (بالعبرية)، ص 65 (تاريخ غير معروف). كانت حركة كومميوت تنظيمًا أقامه وفعله حريديون قوميون في أعقاب انسحاب إسرائيل من جوش
قطيف والمستوطنات الأربع في شمال الضفة عام 2005 ("فك الارتباط"). وقد تعاملت الحركة مع مواضيع مختلفة تتعلق بعلاقات القوى بين الدين والدولة،
ساعية إلى تأسيس دولة شريعة يهودية في إسرائيل.

وفي كل الأحوال نحن نتحدث عن جرائم أيديولوجية لا تختلف جوهرياً أو فعلياً عن جرائم أيديولوجية أخرى، طابعها جنائي خالص، يرتكبها إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية.

الشهادات والإفادات الكثيرة عن إلحاق الأضرار بالمتلكات تشير إلى اكتشاف الأضرار الحاصلة في ساعات الصباح الباكرة، وفي الغالب حين يخرج رجال القرية لصلاة الفجر في المسجد أو إلى أشغالهم. الكثير من ممارسات إلحاق الأضرار المتعمد بمتلكات الفلسطينيين في داخل القرى يجري في ساعات الليل. فمن الأسهل على المستوطنين دخول نطاق القرية تحت جنح الظلام، وتنفيذ مآربهم والهرب من دون أن يراهم السكان المحليون، إلى جانب أنّ الإطار الزمني اللازم لارتكاب هذه الممارسات التي تلحق الأذى بمتلكات السكان يزيد من سهولة التنفيذ؛ فثقب دواب سيارة يستوجب الحصول على سكين فقط ويستغرق ذلك ثواني معدودة. وهكذا من الممكن إلحاق الأذى بعدد كبير من السيارات في خلال دقائق معدودة. كما أنّ رشّ الكتابات الجدارية لا يتطلب وقتاً طويلاً، ويُدْرَج المستوطنون على رشّها على السيارات والجدران والحيطان الموجودة في شوارع القرية. وخلافاً لحالات العنف التي تحصل في ساعات النهار، فإنّ قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية لا تصل في غالب المرات إلى موقع الحدث بعد المسّ بالمتلكات، بل بعد اكتشاف السكان الفلسطينيين للضرر.

أكرم فخيدة من سكان قرية الجانية، وهو تاجر دجاج ويعمل في مسلخ للدجاج في راس كركر. يقع المسلخ على الشارع الرئيس بين راس كركر والجانية، وهما قريتان محاطتان بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية التي شيدت على أراضيهم؛ على بُعد كيلومتريين لجهة الشمال- الشرقي تقع مستوطنة دولييف وفي الشمال بؤرة زيت رعان ومستوطنة نرياه، وإلى الشرق مستوطنة نحليئيل. يقول فخيدة إنّ سكان القريتين معتادون على التنكيلات من طرف المستوطنين في الأراضي الزراعية التابعة للقرية، والتي تشمل الاعتداء على المزارعين في الحقول وطردهم من أراضيهم؛ ومعها الأحداث التي يُسمّيها "تدفيج الثمن"، ومن ضمنها حرق السيارات ورشّ الكتابات المسيئة وحتى إضرام النار في منزل سكني بالقرية.

"في يوم الخميس، 21.2.2019، عملت في مخازن الدجاج براس كركر حتى الواحدة بعد منتصف الليل. خرجت وأغلقت المخزن. كنت قد تركت الشاحنة التي أستخدمها للنقل في الساحة التي أمام المبنى «...» كان "م" العامل الأوّل الذي حضر في الغداة إلى العمل، وهو من قرية دير إبزيع. وقد رأى الكتابات المسيئة على الشاحنة والدواليب المثقوبة للسيارات التي ركنت على طول الشارع، فاتصل بي وقال إنّ المستوطنين كانوا هنا على ما يبدو.

وصلت إلى الموقع الساعة 5:10 صباحاً ورأيت الكتابة على الشاحنة: "عقاب القتل الموت وليس الرزّانة". كان الدولابان الأماميان والدواليب الأربعة الخلفية في الشاحنة مثقوبة كلها. وعلى طول الشارع ثقت دواليب ثماني سيارات. وكتبت على أربع سيارات منها كتابات مسيئة ونجمة داود.

اتصلت فوراً بمديرية التنسيق والارتباط⁵² الفلسطينية ورويت لهم ما حدث. وقد نقلوا التقرير إلى المديرية الإسرائيلية. وقرابة الساعة 11:00 صباحاً حضر ممثلون عن مديرية التنسيق والارتباط

52 مديرية التنسيق والارتباط. تقوم هذه المديرية بالربط بين السكان المدنيين الفلسطينيين وبين الإدارة المدنية الإسرائيلية.

الإسرائيلية ومعهم الشرطة وخنود وطاقم الأدلة الجنائية⁵³ وقد رفعوا بصمات الأصابع وجمعوا الإفادات مني ومن العامل الذي رأى ما حدث أولاً. فتحنا سوية كاميرات الحراسة ورأينا أن شخصين حضرا إلى المكان الساعة 03:12، وكانا ملتئمين وبرتديان بلوزتين بقلنسوتين ويحملان حقائب. وقد مكثا في الموقع خمس دقائق.⁵⁴

في بعض المرات ثمة توثيق مصور لارتكاب الجرائم، من كاميرات حراسة ركبها سكان فلسطينيون. وقد تحولت هذه الكاميرات إلى جزء من المشهد المألوف في القرى، ومن الممكن أن تسهم في حل الجرائم التي تحدث في المنطقة التي وقعت فيها، وحتى لتعزيز الشعور بالأمان لدى السكان.

"في الساعة 04:00 سمعت صوت طرق على الباب. قمتُ ورأيت جاري الذي قال لي: "ارتدِ ملابسك بسرعة، المستوطنون يعبثون في القرية". عندما خرجتُ ورأيت أن دواليب سيارتي وشاحنة عائلتي قد ثقت، وجرى رش كتابات بالعبرية على أبواب مخازننا المجاورة للمنزل. أنا لا أعرف ما كُتب ولكنهم ترجموا لي "هنا يعيش داعمو الإرهاب، الطرد أو القتل".

في هذه الأثناء امتلأ الشارع بالجيران الذين قالوا إن عدد السيارات التي ثقت دواليبها بلغ حتى 30 سيارة. «...»

حضرت إلينا قوآت من الجيش والشرطة و"الشاباك" ووحدة الأدلة الجنائية، وسجلوا الإفادات، مني أيضاً، والتقطوا الصور ورفعوا بصمات الأصابع. وأنا أعطيتهم أيضاً DVR من كاميرا الحراسة⁵⁵ في بيتي، يظهر فيه مستوطنان ملتئمان يثقبان الدواليب. وقد وعدوني بإعادة الجهاز خلال يومين، ولكنهم لم يعيدوه للآن بعد مضي ثمانية أيام. ومنذ هذه الحادثة وأنا أعيش في خوف خصوصاً لأنني لا أملك كاميرا.⁵⁶

53 قسم الأدلة الجنائية- وحدة شرطية مهمتها "العثور على مبررات من موقع الجريمة وفحصها، وذلك عبر وسائل علمية وتقنية «...» الأدلة المتحصلة بواسطة النهج العلمي تشكل دعامة مركزية في التأسيس لملفات تحقيق شرطية ولوائح اتهام". من منظومة الأدلة الجنائية في شرطة إسرائيل، (بالعبرية) التقرير السنوي 68ج، مكتب مراقب الدولة ومفوضية شكاوى الجمهور، ص 315، نشر يوم 08.05.2018.

54 من إفادة أكرم فخيذة من قرية الجانية حول الحادثة التي وقعت في راس كركر يوم 21.02.2019. أغلق التحقيق الشرطي بشأنها بمسوغ "فاعل مجهول" (ملف بيش دين 19/4369).

55 جهاز تسجيل رقمي لملفات فيديو.

56 من إفادة نظام معطان من برقة حول الحادثة التي وقعت يوم 20.04.2018، حيث أتلف مستوطنون سيارات ورشوا الكتابات المسيئة على مبان في القرية. وقد أغلق التحقيق الشرطي في الحادثة بمسوغ "فاعل مجهول" (ملف بيش دين 18/4119).

في الساعة 9:30 حضرت قوّات كبيرة من الجيش والشرطة والشبابك والكثير من وسائل الإعلام. رفع الشرطيون بصمات الأصابع، والتقطوا صورًا لسيّرتي وللسيّارات الأخرى، وللكتابات على الجدران، ثم سجّلوا إفادتي.

كان لدي شعور بأنّ كلّ ما يحدث تمثيليّة. ففي كل مفترق طرق كاميرا يمكن من خلالها السيطرة على الحركة ولا يمكن للمستوطنين أن يدخلوا القرية من دون مضايقة. ومع ذلك تقع في كلّ يوم أحداث "تدفيع الثمن"، والإرهاب يتنامى ولم أسمع أنّ أحدًا ما يحاول وقفهم ومنع الأعمال التخريبية. أنا لا أؤمن بأنّ السلطات ستفعل شيئًا في هذه الحالة أيضًا.⁵⁸

في بعض المرات التي نُفّذت فيها أعمال سُمّيت "تدفيع الثمن"، كانت قوّات الجيش والشرطة تحضر إلى القرية خلال ساعات عدّة. وفي هذه الحالات بوسع الشرطيين جمع الإفادات من سكان القرية ممّن يوافقون على ذلك، وجمع بصمات الأصابع، والبحث عن بقايا DNA بقيت في موقع الحدث، وجمع توثيق من كاميرات الحراسة في حال وُجدت. لكنّ الشرطيين بحاجة إلى مرافقة الجيش كي يكون بوسعهم الحضور إلى موقع الحدث. ويُمكن لتنسيق مثل هذه المرافقة أن يستغرق وقتًا يمتدّ على عدّة ساعات في العادة. وخلال هذا الوقت الثمين يمكن لموقع الحدث أن يتلوّث (نتيجة لحالة الطقس مثلًا أو بعد لمس من شخص فضوليّ). وأنّ تضيع أدلّة أو آثار كان يمكن أن تكون هناك، من دون رجعة.

لا ينحصر تأثير جرائم الإضرار بالملكات التي تحدث داخل القرى الفلسطينية في الأذى الذي يلحق بالملكات فحسب، ونتائجها ليست مادية فقط. فمجرد دخول من يُعرفون بممارساتهم العنيفة إلى داخل القرى بالقرب من البيوت السكنية، يُخلخل الشعور بالأمان لدى السكّان، ويثير الخشية والقلق النابعين من التجارب الصعبة.

"الضرر الماديّ من ثقب أربعة دوابب هو نحو ألف شيكل، لكنّ الضرر النفسانيّ أكبر بكثير. فقد تغيّر روتين الحياة في القرية. نحن نخاف من وجودنا في خطر وأحاسيسنا صعبة. الأولاد والنساء مصدومون والسكّان يخشون وقوع أمور أكثر جدية. وسكان القرية يخشون أن يكون مصيرهم كمصير عائلة دوابشة في قرية دوما وهذا مخيف."⁵⁹

وقد دفعت الاعتداءات المتكرّرة على المنازل وغياب الحماية من طرف سلطات إنفاذ القانون الإسرائيليّة، الكثير من الفلسطينيين لتحسين بيوتهم وبناء أسبجة أمنية، وشبكات حماية وقضبان حديدية على الشبابيك، إلى جانب تركيب بوابات ثقيلة وكاميرات حراسة. فهذه الوسائل تساعد نوعًا ما على تعزيز الشعور بالأمان لدى سكّان البيت، لكنّها في واقع الأمر لا تقلص الأضرار إلّا قليلاً وهي لا تصدّ اعتداءات المستوطنين. وحتىّ وجود توثيق مُصوّر لا يضمن إلقاء القبض على المجرمين وعقابهم، إذ أنّ المجرمين يقومون في الغالب بتغطية وجوههم ويمتنعون عن عرض أيّ علامات مميّزة.⁶⁰

58 من إفادة ثائر شوحة من رمون حول الحادثة التي وقعت يوم 23.04.2018. أغلق التحقيق الشرطيّ بشأنها بمسوّغ "فاعل مجهول" (ملف بيش دين 18/4113).

59 المصدر السابق.

60 على سبيل المثال، ملفات بيش دين 17/3894، 17/3899 و18/4048. إذ جمعت إفادات عن مستوطنين مؤهّوا وجوههم بوسائل مختلفة.

وفيما توفر الدولة وتموّل تشكيلة من وسائل الحماية للمستوطنين، فإنّها لا توفر أيّ حماية للسكان الفلسطينيين الذين يتعرّضون لأذى المستوطنين. ويأتي هذا رغم أنّ المنطقة العمرانيّة في غالبية القرى والبلدات الفلسطينية مُعرّفة كمنطقة B- وهي منطقة خاصة لمسؤولية إسرائيل الأمنيّة. ومثال ذلك ما رواه زياد شحادة الذي يبعد منزله نحو 400 متر بخط هوائي عن مستوطنة يتسهار،⁶¹ وهو مُعرّض للاعتداءات المُتكرّرة من طرف مستوطني الجوار:

"في العام الأول على سكننا هنا ساد الهدوء ثمّ بدأت المشاكل مع المستوطنين من يتسهار على التلّة المقابلة. في تموز/ يوليو 2018 حرقوا لنا سيّارتين في ساحة البيت، وفي آب/ أغسطس اشترت سيّارة قديمة ألحقوا بها هي الأخرى الأضرار وهي في المصفّ. لقد سبّبوا الأضرار وثقّبوا الدواليب أيضًا لسيّارة الجار. وقد أدركت فيما بعد أنّ المستوطنين فعلوا ذلك كانتقام على قيام الجيش بإخلاء كرفان غير قانوني تابع لهم.

وفي الحاليتين لم أتلق مساعدة من أحد واضطرتّ لبناء سياج حول البيت بقواي الذاتيّة وعلى حسابي.⁶²

بعد سنة على ذلك ركب شحادة بمساعدة إخوته وسائل أخرى لحماية البيت والسّاحة، وأضيفت شبكات حماية على الجدار الاسمنتيّ المُحيط بالبيت.⁶³

61 للتوسع حول الممارسات العنيفة لمستوطني يتسهار: بيش دين، عنف المستوطنين كأداة للسيطرة على أراض فلسطينيّة تحت حماية الدولة والجيش (2018).

62 في إفادة زياد شحادة من عوريف حول الحادثة التي وقعت في 13 نيسان/ أبريل 2019 (ينظر إلى ص 8 من هذا المستند)، تحدّث هو الآخر عن أحداث سابقة الحقّ فيها مستوطنون الأضرار بممتلكات العائلة (ملف بيش دين 19/4421).

63 المصدر السابق.

لا قدسيّة في أرض مُحتملة: تخريب المساجد في داخل قرى فلسطينيّة

من بين الاعتداءات المختلفة على الممتلكات الفلسطينية، تبرز بشكل خاصّ الحالات التي اعتبرت فيها المساجد أهدافاً للتخريب والنهب والتدمير. ففي السنوات الثلاث الأخيرة جمع باحثو بيش دين إفادات وشهادات حول إتلاف وتخريب ثلاثة مساجد في ثلاث بلدات مختلفة بالضفة الغربيّة⁶⁴ بواسطة رش كتابات مسيئة وأو تهديديّة على جدران المساجد، فيما جرت محاولة لإضرام النار في واحد منها.

"في يوم 16.6.2019، الساعة 22:00 ليلاً، خرجت من المسجد. كنتُ آخر من يترك المكان. في فجر اليوم التالي، وقبل صلاة الفجر، دُهشتُ حين دخولي ساحة المسجد، إذ رأيت على حيطان المسجد كتابات بالعبريّة. أنا لا أقرأ العبريّة، لكنهم قالوا لي إنهم كتبوا على حائط المسجد "ستكون حرب على يهودا والسامرة". سررت حول المسجد لأتفحص الأمور، ورأيتُ أنّ أضراراً أخرى لم تقع وشعرت بالارتياح.

بدأ المُصلّون بالوصول وأدينا صلاة الفجر. ظللتُ في المسجد حتى الساعة 7:00 صباحاً، وعندها أبلغت رئيس المجلس بما حدث، الذي بلغ بدوره مديرية التنسيق والارتباط المدنيّة، وهم أبلغوا بدورهم مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيليّة. وعندما بدأ الناس في القرية بالاستيقاظ تبيّنوا أنّ المستوطنين دخلوا ساحات البيوت أيضاً، وثقبوا دواليب نحو عشر سيّارات ورشوا عليها الكتابات، إلى جانب رسومات لنجمة داود.

قراءة السّاعة 11:30 حضر جنود إسرائيليّون ومعهم الشرطة وطاقم الأدلة الجنائيّة وممثلون عن مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيليّة. وقد رفعوا بصمات الأصابع وسجّلوا إفادتي. وعندما فحص طاقم المديرية والأدلة الجنائيّة موقع الحدث، جرى إبعادنا نحن السكان عن المنطقة قليلاً، ولذا لم تسنح لنا الفرصة لرؤية الأماكن التي رفعوا عنها البصمات وما شابه. في أحد المنازل كاميرات حراسة وثقت ثلاثة أشخاص يقومون بثقب دواليب السيّارات. وباستثناء هذه الصّور لم يرَ أحدُ المستوطنين.

حتّى هذه الحادثة كان سُكّان القرية يشعرون بالأمان، لكنهم فقدوه الآن. نحن نشعر بأننا مُهددون، والنساء والأولاد خائفون. يجب علينا أن نُنظّم دوريات ليلية وأن نُغيّر نظام حياتنا.⁶⁵

64 تحقيقات الشرطة بخصوص تخريب المسجد في عقربا يوم 13 نيسان/ أبريل 2018 (ملف بيش دين 18/4106) وتخريب المسجد في دير دهبان يوم 4 شباط/ فبراير 2019 (ملف بيش دين 19/4356) أغلقت بمسوّغ "فاعل مجهول". أما التحقيق الشرطي بشأن تخريب المسجد في كفر مالك يوم 17 حزيران/ يونيو 2019 (ملف بيش دين 19/4472) فقد أغلق بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة". يُنظر إلى "جريمة كراهية بجوار رام الله: إحراق مسجد ورش كتابات مسيئة"، نير بيچنا، والاه، 27.07.2020.

65 من إفادة إمام المسجد عبد الله بغيرات من كفر مالك، حول الحادثة التي وقعت يوم 16.06.2019. أغلق التحقيق الشرطي في المسألة بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة" (ملف بيش دين 19/4472).



"ستكون حرب على يهودا والسامرة" كتابة مسيئة رشها مستوطنون على جدران المسجد في كفر مالك، 17.06.2019، ملف ييش دين 19/4472 (تصوير: ييش دين)

من الناحية العملية، لا فرق حقيقياً بين الجرائم التي وردت في هذه الشهادة وبين أضرار العمليات الأخرى التي لحقت بالامتلاكات الفلسطينية (كما ورد وصفها في هذا الفصل). لكن إلحاق الأذى بالمسجد يحمل في طياته أهمية مختلفة وأكثر جدية، لكونه مكاناً مقدساً ورمزياً. فالمسجد مكان للصلاة ولعبادة الله، وهو يُشكّل أيضاً مكان لقاء اجتماعي لأبناء المجتمع المحلي. ولذلك فإنه يرمز بالنسبة للمؤمنين للأمان والتعاقد والقدسية. وأيّ منسّ به -مهما كان صغيراً- هو تدنيس للمقدّسات وانتهاك لنسيج الحياة في المجتمع المحلي بزّمته.⁶⁶

وعلى مرّ السنوات، تحدّثت جهات في الجهاز الأمنيّ الإسرائيليّ بشدّة ضدّ تخريب المساجد، وحتى أنّها ادّعت أنّ هذه الأفعال قد تؤدّي إلى اشتعال المنطقة. وفي أعقاب إضرام النار بمسجد قرية عقربا في نيسان/ أبريل 2018، عبّرت جهات في الجيش والشرطة والشبابك عن قلقها حيال ذلك:

"سلسلة من جرائم الكراهية في الأسابيع الأخيرة، «...» بعد إضرام النار يوم الجمعة الأخير في قرية عقربا بجوار نابلس، تشير القلق في الجيش والشرطة والشبابك. وبيّأتى هذا تحوّفاً من أن تُترجم هذه الأحداث إلى عمليات انتقامية

A.R. Meftah & H. Mottaghi (2015), "The Role of the Mosque and Church in Rites of Worship", **Kom**, 2015, vol. 66 IV (2): 1-16.

من طرف مُخزّبين فلسطينيين «...» ويقولون في الجهاز الأمني إنّ إحراق المسجد «...» يُشكل تصعيدًا مزدوجًا في خطورته، لأنّ الحديث لا يدور هنا عن إحراق مبنى فلسطيني فقط، بل وأيضًا عن مسّ مباشر في المقدّسات الدينية.⁶⁷

وعلى غرار حالات أخرى من إلحاق الضرر بالملكيات، فإنّ المسّ بالمساجد يشير هو الآخر إلى أنّ تدابير إنفاذ القانون مُترهّلة في الغالبية السّاحقة من الحالات، وأنّه حتّى في حالة جمع الأدلّة من موقع الحدث فإنّ ملّمات التحقيق في هذه الحالات تُغلّق من دون القبض على المذنبين.⁶⁸

أثارت محاولات المسّ بالمساجد في السّنوات السّابقة الغضب في الرأي العامّ الإسرائيليّ أيضًا. مثال ذلك إضرام النار في مسجد بقرية ياسوف عام 2009 ورشّ الكتابات المسيئة، إذ أنّ ذلك أثار استنكارات من شخصيات هامة مثل رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الأمن، ورئيس مجلس المستوطنات،⁶⁹ وحتّى أنّه دفع الحاخام الإسرائيليّ الأكبر لزيارة الموقع، وكلامه الشديد والحادّ ضدّ مثل هذه الأفعال.⁷¹ وبعد نحو عشر سنوات على ذلك لم يقم بإدانة إضرام النار في مسجد عقربا عام 2018 إلّا ثلاثة أعضاء كنيست من المعارضة.⁷² وفي الحالتين الأخيرتين التي خُزّب فيها مسجداً بالضفة الغربيّة، في دير دهبان وكفر مالك (الاثنتان عام 2009)، لم تُوثّق أيّ ردود من شخصيات جماهيريّة إسرائيلية.⁷³ ويبدو أنّ إضرام المساجد، أسوأّ بالجرائم الأيديولوجيّة الأخرى ضدّ فلسطينيين بالضفة، قد أصبح أمرًا اعتياديًا لا ينجح في إثارة الرأي العامّ والجمهور الإسرائيليّين.

وقد توسّع الإمام عبد الله بعيرات من كفر مالك بخصوص المشاعر والأحاسيس التي عاشها السكّان في أعقاب إضرام النار بمسجد القرية:

"كلّ مكان مُقدّس - ولا يهمّ ما إذا كان كنيسيًا أو كنيسة أو مسجدًا - كلّ مسّ بمكان مُقدّس هو مسّ صعب، حتّى المسّ بمشاعر الناس، بالرمز الدينيّ عندهم، هو أمر بالغ الأهميّة. وثمة عمليات أذى بالبيوت أيضًا والأشجار والملكيات، لكن حين يمسّون بمكان تابع لله، للوقف، للدين، فإنّ هذا مسّ رمزيّ وعاطفيّ وروحانيّ وأيمانيّ.

لم أعتقد أنّ هذا سيحدث؛ أنّ بوسع مستوطنين عنيفين ومتطرّفين المسّ بأيّ شيء. لم أعتقد أنّهم سيطالون المسجد. لقد فوجئت أنا وسكّان القرية بهذا الأمر. لم تكن لنا تجربة مع "تدفيع الثمن" في البداية عاش الناس صدمة كبيرة، وتعاملوا مع الأمر بصعوبة بالغة، وشعروا بالغضب

67 يوفّ زيتون، "الجهاز الأمنيّ يُحدّر: تخوّف من التصعيد بأعقاب جرائم الكراهية"، (بالعبريّة) Ynet. 20.04.2018. الإبراز من عندنا. يُنظر أيضًا إلى أقوال

قائد لواء المركز السابق نيتسان ألون في: يهوشع براينر، "الإرهاب اليهودي: حرّق 12 مسجدًا ولا مُتهمين"، والاه، 25.07.2012، وأقوال رئيس الشباك السابق يورام كوهن لدى: موران أزولاي، "رئيس الشباك: أحبطنا عملية خطف في المناطق بالذقيقة الأخيرة"، (بالعبريّة)، Ynet. 30.05.2012.

68 حتّى حزيران/ يونيو 2020، وملفات التحقيق الثلاثة التي فُتحت في أعقاب تخريب المساجد أُغلقت.

69 حايم ليفينسون، "فلسطينيون: مستوطنون يُحرّقون مسجدًا في الضفة؛ براك: هذه الفعلة تمسّ بمستقبل إسرائيل"، (بالعبريّة)، هآرتس، 11.12.2009.

70 "رئيس الحكومة: سنعمل على استنفاد الإجراءات القانونيّة مع مُضرمي النار في المساجد"، (بالعبريّة)، إسرائيل هيووم، 13.01.2012.

71 أنشيل بيير وحايم ليفينسون "الحاخام الإسرائيليّ الأكبر، يونا متسيجر، عن إحراق المسجد في قرية ياسوف: هكذا بدأت الهولوكوست"، هآرتس، 14.12.2009.

72 عضو الكنيست عمير بيرتس (هتوعاه/ العمل) وعضو الكنيست نحمان شاي (العمل) تحدّثا في تقرير أعدّه ألون حخمون وبيمي روط وياسر العقبى،

"تدفيع الثمن في قرية عقربا بجوار نابلس: كتابات على مسجد ومحاولة إحراقه"، معريّف، 13.04.2018. عضو الكنيست موسي راز (ميرتس) انضمّ إلى زيارة

لمنظمة "تاج مُثير" في المسجد الذي تضرّر، "زيارة تضامنيّة في موقع الصلاة الخمسين الذي دُنس"، موقع الإنترنت التابع لمنظمة "تاج مُثير"، 15.04.2018.

73 المواقع التي فحصناها: والاه! أخبار، هآرتس، إسرائيل هيووم، أخبار 13، هكول هيهودي، عروتس 7، ميچافون وديثار ريشون.

أيضًا. بعدها جاء الخوف: ماذا سيحصل لاحقًا؟ فشعورنا بالأمان والثقة بأنّ "هذا لن يحدث لنا، أنا أتجول في القرية بحريّة، أنا أذهب للصلاة" - هذا الشعور بالأمان انكسر. ضاع.

مرّت فترة كان المسجد فيها فارغًا. الناس لم يخرجوا للصلاة. وخصوصًا صلاة الفجر، حين يكون الأمر مخيفًا ومظلمًا وهادئًا. لقد تملّك الخوف الرجال فما بالك بالنساء والأطفال. فكونك مُهانًا وغاضبًا بعد المسّ بمكان ديني، وخصوصًا للأشخاص المتديّنين مثل قريتنا، أدى إلى غضب الناس وهذا انعكس في التصرفات وشكل الحديث. فالبعض تعاملوا مع الأمر بحدّة كبيرة، وخصوصًا المتديّنون جدًّا. شيء ما انكسر والأمر قد يتكرّر. لكننا نواصل الحياة، ويستمرّ دولاّب الحياة بالدوران⁷⁴.

منذ عام 2017 جمع باحثو بيش دين إفادات وشهادات بما يخصّ 44 حادثة من الجريمة الإيديولوجية، قام مستوطنون خلالها بإلحاق الأذى بممتلكات فلسطينية ومساجد موجودة في داخل نطاق البلديات والقرى، ومن بينها قُدّمت 42 شكوى إلى الشرطة. وما يزال التحقيق الشرطيّ جاريًا في 14 ملفًا، فيما لم تُقدّم ولو لائحة اتهام واحدة من بين الملفات الـ 28 التي انتهى التحقيق فيها.

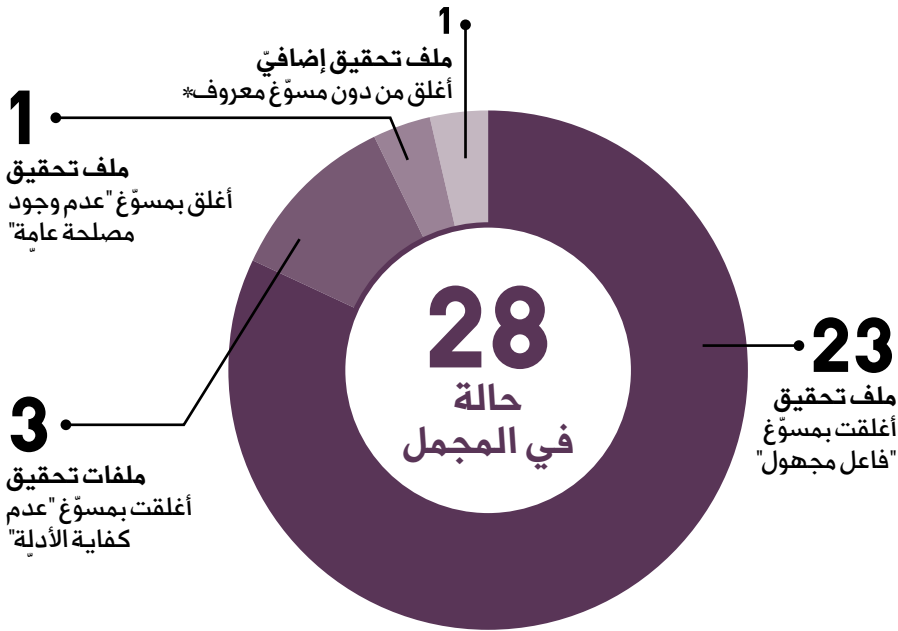
- 23 ملفًا أُغلقت بمُسوّغ "فاعل مجهول"، وهو ما يشير إلى أنّ الشرطة اعترفت بارتكاب الجريمة إلا أنّها أخفقت في العثور على مشتبهين.
- أُغلقت 3 ملفات بمُسوّغ "عدم كفاية الأدلة"، ما يشير إلى أنّ الشرطة اعترفت بارتكاب الجريمة، إلا أنّها أخفقت في جمع ما يكفي من الأدلة لتقديم لوائح اتهام.
- أُغلق ملف واحد بمُسوّغ "لعدم وجود مصلحة عامّة".
- في حالة واحدة لم تُوفّر الشرطة الإسرائيليّة المعلومات لبيش دين بخصوص مُسوّغ إغلاق ملف التحقيق حتّى نشر هذا المستند.

وقد أُغلقت ملفات التحقيق الثلاثة حول إلحاق الأذى بالمساجد من دون تقديم لائحة اتهام.

74 من إفادة إمام المسجد عبد الله بغيرات من كفر مالك، حول الحادثة التي وقعت يوم 16.06.2019. التحقيق الشرطيّ في المسألة أُغلق بمُسوّغ "عدم كفاية الأدلة" (ملف بيش دين 19/4472).



إلحاق المستوطنين للأذى بممتلكات فلسطينية ومساجد في داخل القرى بالضفة الغربية، 2017-2020



من بين 28 ملفاً انتهى التحقيق فيها، لم يُقدّم ولو لائحة اتهام واحدة.

* لم توفر الشرطة الإسرائيلية لبيش دين المسوِّع من وراء إغلاق هذا الملف.
** قُدمت شكاوى إلى الشرطة في 15 حالة، وما تزال التحقيقات جارية.

تلخيص

الجرائم الأيديولوجية التي اقترفها مستوطنون إسرائيليون في داخل مناطق البلدات والقرى الفلسطينية في السنوات الأخيرة، لا تُرتكب في معزل عن سياسات إسرائيل في الضفة الغربية. وتشمل هذه السياسات عدداً لا يُحصى من حالات المس بحقوق الفلسطينيين، من خلال السعي لتدعيم وتثبيت سيطرة إسرائيل على هذه المنطقة. كتبت أيلات معوز في كتابها "القانون الحي: الخفارة والسيادة تحت الاحتلال": "المستوطن يرى في نفسه مُنفذاً للطلبات الدفينة لنظام الحكم، وهو يُقلد أحياناً الوسائل العنيفة التي تنتشرها الدولة"⁷⁵ كما أنّ ردود سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية المترهلة وُضعفها أمام هذه الجرائم، تشير كأقل ما يمكن إلى أنّ إسرائيل لا ترى في وقف هذه الظاهرة غاية هامة بشكل خاص، وقد نكون أمام أفعال تدفعها الدولة وتعززها بترحاب، حتى لو لم يكن الأمر مُعلنًا وعلى الملأ.

تكون قوّات الجيش موجودة في بعض الحالات في موقع حدوث الجرائم، أو بجوارها، ولكنها لا تتصرف وفقاً للواجب الملقيّ عليها بمنع وقوعها، أو بالسعي لحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من الأذى، ويأتي هذا رغم أنّ الجنود يملكون صلاحيات وقف الاعتداء وواجب ردع المعتدين. وحتى الشرطة الإسرائيلية المسؤولة عن إنفاذ القانون في الضفة الغربية، ومن ضمن ذلك التحقيق في جرائم يقترفها مواطنون إسرائيليون، لا تعمل كما يجب من أجل إجراء تحقيق فعال، والقبض على الجناة واستنفاد الإجراءات القانونية معهم.

من السهل توقع ردود أفعال السلطات الإسرائيلية فيما لو قام فلسطيني مثلاً بخطف أحد سكّان المستوطنات تحت تهديد السلاح وفي وضوح النهار، أو أن تقوم مجموعة من الفلسطينيين بإلقاء الحجارة على عائلة يهودية موجودة في ساحة بيتها. إنّ التمييز ضدّ السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو غبن واضح وساطع، سواءً أعلى مستوى إنفاذ القانون وقت وقوع الجرائم أم على مستوى التحقيقات التي تُجرى لاحقاً. ويتفاقم هذا الغبن خصوصاً عند الحديث عن جرائم تُرتكب داخل البلدات الفلسطينية، في الشوارع والطرق، أي في الأماكن التي من المفترض بها أن ترمز للأمان والجوّ البيئيّ.

من بين 63 حالة وثّقتها بيش دين في هذه الفترة، لم يُقرّر الفلسطينيون عدم تقديم شكاوى لدى الشرطة الإسرائيلية إلا في ثلاث حالات، وهذا مُعطى يُشير إلى وجود استعداد كبير للعمل في ضمن مسارات مؤسّساتية ضدّ المعتدين، خلافاً لحالات إجرامية أخرى تُعالجها بيش دين، والتي جرت خارج نطاق البلدات الفلسطينية، إذ فضّل الكثير من المتضرّرين الفلسطينيين عدم تقديم شكاوى رسمية للسلطات الإسرائيلية.⁷⁶ ومن المعقول أنّ هذا الاستعداد لتقديم الشكاوى يعكس الحاجة لحماية البيت في وجه خطر حقيقيّ وجسيم، رغم أنّ الأمر مُنوط بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية التي لا تُطبق القانون أو تخلق الردع الحقيقيّ في وجه الجناة، وبوسعنا الافتراض أيضاً أنّ حضور قوّات الشرطة إلى موقع الجريمة لغرض جمع الأدلة وتسجيل الإفادات، يُشجّع الفلسطينيين على التعاون مع السلطات، ومع ذلك، وكما جاء في هذا المستند أكثر من مرّة، فإنّ نتائج التحقيقات لا تُشير إلى محاولة صادقة

75 أيلات معوز، القانون الحي: الخفارة والسيادة تحت الاحتلال، إصدار هكيبوتس هميئوحد بالتعاون مع منشورات فان لير، القدس الغربية، 2020، ص 9.
76 للتوسع في هذه المسألة: بيش دين، بتفادون الشكوى- حقائق ومعطيات حول امتناع ضحايا مخالفات فلسطينيين تقديم شكاوى للشرطة (2016).

وحقيقتي لردع الجناة الأيديولوجيين، ناهيك بأنّ التعاون مع السلطات الإسرائيلية لا يُفضي إلى تحقيقات ناجحة تنتهي بلوائح اتهام وإدانات، ما يشير إلى أنّ عنف المستوطنين سيستمر لاحقاً على الأغلب.

من ضمن الملفات التي تتابعها بيش دين، ثمة 38 تحقيقاً شرطياً فُتحت في أعقاب اعتداءات مستوطنين في داخل بلدات فلسطينية بين الأعوام 2017-2020 وانتهى العمل عليها، و34 ملفاً أُغلق تحت مسوّغات تشير إلى فشل التحقيقات من دون تقديم ولو لائحة اتهام واحدة.⁷⁷

هذه الإخفاقات تؤدّي في واقع الأمر إلى منح حصانة للجريمة الأيديولوجية لدى المستوطنين. والرسالة المنبعثة من كفيّة وشكل أداء السلطات الإسرائيلية هي واضحة للجميع. وقد جرى تذويت هذه الرسالة جيداً لدى المعتدين المستوطنين الذين يرون في هذا تصريحاً بالاستمرار بإفعالهم، ولدى الضحايا الفلسطينيين أيضاً الذين يعرفون أنّهم مهملون ولقمة سائغة، من دون أحدٍ يحميهم من الاعتداءات العنيفة.

وقد أوجز عبد الله بعيرات إمام المسجد ما نقوله خير إيجاز:

"أنا أسأل نفسي دائماً، هل يفعل المستوطنون ذلك من تلقاء أنفسهم، ومع أجندة خاصّة بهم، واستراتيجية هم وضعوها - أم أنّ هذه سياسة؟ ولديّ إجابة على ذلك: هذه الدولة. أكثر بكثير من مجرد مستوطنين قلائل."⁷⁸

77 من بين هذه الملفات الـ 38، أُغلق 30 ملفاً بمسوّغ "فاعل مجهول" وأُغلق 4 ملفات بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة".

78 من إفادة إمام المسجد عبد الله بعيرات من كفر مالك، حول الحادثة التي وقعت يوم 16.06.2019. أُغلق التحقيق الشرطيّ في المسألة بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة" (ملف بيش دين 19/4472).

حادثة شتاء 2021: إلحاق الأذى بفلسطينيين في أعقاب موت المستوطن أهوفيا سندك

في يوم 21 كانون الأول/ ديسمبر 2020 قُتل المستوطن أهوفيا سندك أثناء مطاردة شرطية في أعقاب السيارة التي كان يستقلها رفقة أصحابه. فقد كان تحريّون من الوحدة المركزية في لواء "شاي" يطاردون سيارتهم، للاشتباه بأنهم ألقوا الحجارة على سيارات فلسطينية بجوار مستوطنة كوخاف هشاحر في وسط الضفة الغربية.⁷⁹

أدت هذه الحادثة إلى موجة من المظاهرات والأحداث العنيفة في الضفة الغربية وإسرائيل. واحتجّ مستوطنون وداعمون لهم ضدّ السلطات الإسرائيلية على ملاحقة جمهور المستوطنين ظاهريًا، وألحقوا خلال ذلك الأذى بفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بطرق شتى.⁸⁰ جمعت الوحدة الميدانية في بيش دين تقارير موثوقة عن 52 حادثة ذات طابع مشابه، يُمكن نسبها إلى الاحتجاجات التي اندلعت في أعقاب موت سندك: فبين 21 كانون الأول/ ديسمبر 2020 و6 شباط/ فبراير 2021 وتُقت 42 حالة من سدّ المفارق المركزية في أرجاء الضفة وإلقاء الحجارة على سيارات فلسطينية، إلى جانب 10 حالات أخرى اقتحم فيها مستوطنون بلدات فلسطينية وألحقوا الأذى الجسدي والأضرار بالممتلكات. وجرح في هذه الأحداث 16 فلسطينيًا، من بينهم 4 أطفال.

من بين هذه الأحداث الـ 52، جمع باحثو بيش دين إفادات تتعلّق بـ 15 حادثة، من ضمنها ثلاثة اعتداءات مختلفة وقعت في داخل بلدات فلسطينية. وفي 11 حالة من هذه الحالات، فضّل المتضرّرون الفلسطينيون عدم تقديم شكاوى. من بين الحالات الأربع التي قُدّمت فيها شكاوى إلى الشرطة، أُغلق ملفًا تحقيق،⁸¹ وما يزال ملف تحقيق واحد جاريًا⁸² فيما قُدّمت في ملف واحد آخر لائحة اتّهام.⁸³

لقد تلخّص الردّ الضعيف من طرف سلطات إنفاذ القانون في الكثير من الحالات، بمكوث جنود وشرطي حرس الحدود على المفارق التي جرت فيها المظاهرات العنيفة. ووفقًا للشهادات التي جمعتها بيش دين، فإنّ هذه القوّات لم تحرك ساكنًا بغية كبح عنف المستوطنين الذي وُجّه ضدّ فلسطينيين عابرين في المكان. أمّا بخصوص وضع قوّات للفصل بين المستوطنين العنيفين وبين سكّان القرى والبلدات الفلسطينية فقد ظلّ هذا أمرًا يشبه الحلم الذي لا يتحقّق. مثال ذلك الاعتداء الأوّل الذي ارتكبه مستوطنون يوم 21 كانون الأول/ ديسمبر 2020. ففي هذا الاعتداء رافق جنود المستوطنين وهم يسدّون الشوارع في البلدة، ويشتمون السكّان، وحتى أنّهم مارسوا ضدّهم العنف الجسدي. ولم يحم الجنود بأيّ محاولات لحماية أجساد أو ممتلكات الفلسطينيين،

79 يُنظر مثلاً إلى "مقتل فتى أثناء مطاردة في الشومرون: الشرطة: زكّاب السيارة ألقوا الحجارة على فلسطينيين"، نير جيبنا، والاه، 21.12.2020.

80 يُنظر مثلاً إلى "مُذّ موت أهوفيا سندك رحمه الله: 21 حادثة عنف ضدّ عرب وشرطيّين"، موشيه نوسياوم وليا سيلاكين، أخبار 12N، 03.01.2021.

81 أُغلق التحقيق الشرطيّ في مسألة إصابة فلسطيني بحجارة ألقاها مستوطنون في مفترق شيلو (ملف بيش دين 21/4836) بمسوّغ "فاعل مجهول". وأُغلق أيضاً التحقيق الشرطيّ بشأن إصابة أم وابنها بحجارة المستوطنين في مفترق بيت أيل (ملف بيش دين 21/4843) تحت مسوّغ "عدم ملاءمة للمقابلة الجنائية".

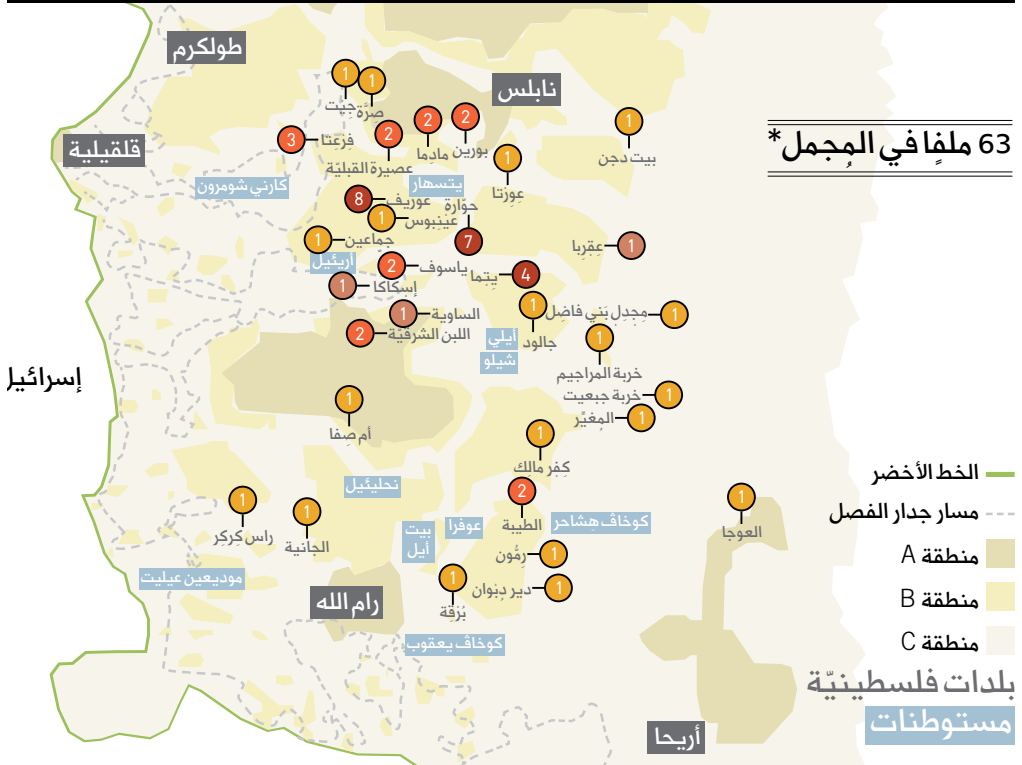
82 التحقيق الشرطيّ في مسألة اعتداء مستوطنين على منازل في حوّارة (ملف بيش دين 21/4830) ما يزال جاريًا.

83 التحقيق الشرطيّ في مسألة إلحاق المستوطنين الأذى بجزل والأضرار الجسيمة بممتلكات في صرطة (ملف بيش دين 21/4832) أفضى إلى تقديم لائحة اتّهام.

وبدا للناظر أنّ الغاية الوحيدة (من وراء حضور الجنود) هي ضمان سلامة المستوطنين العنيفين. ورغم كون المكان مُرشحاً لأعمال العنف بسبب قربه من مستوطنة يتسهار والبيور الاستيطانية غير المُرخّصة التي تحيطها، إلا أنّ الجيش لم يستخلص العبر والدروس ولم يتجهز مسبقاً لحماية البلدة. هذا ما حدث أيضاً في 23 كانون الأوّل/ ديسمبر وفي 31 كانون الأوّل/ ديسمبر، عندما اقتحم مستوطنون نطاق البلدة وألحقوا الأضرار بسكانها على نحو مشابه.

نحن نرى أنّ الشهادات المُتعلّقة باعتداءات المستوطنين داخل البلدات الفلسطينية، وعجز سلطات إنفاذ القانون، تدفعنا سوياً نحو استنتاج واضح: أنّ حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية هي مشاع ولقمة سائغة، وأنهم لا يحظون بالأمان حتى في منازلهم.

جرائم عنف وممتلكات ارتكبتها مستوطنون داخل بلدات فلسطينية في وسط الضفة الغربية، 2017-2020



* وُثقت 7 جُجج إضافية جنوبي الضفة الغربية وشمالها، وهي لا تظهر في هذه الخارطة. لا تعكس هذه المعطيات مجمل الأحداث من هذا النوع في الضفة الغربية في الفترة المذكورة، بل الحالات التي وثقتها بيش دين فقط.

الملحق أ: نتائج التحقيقات في ملقات أقتبست إفادات وشهادات منها في هذا المستند

- التحقيق الشُرطيّ في ملف بيش دين 19/4421، ومحوره اعتداء مجموعة من المستوطنين على عائلة شحادة من عوريف يوم 13.04.2019، أُغلق بمسوّغ "فاعل مجهول".
- التحقيق الشُرطيّ في ملف بيش دين 18/4049، ومحوره اعتداء مجموعة من المستوطنين على عائلة "ت" من الطيبة يوم 22.01.2018، أُغلق بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة".
- التحقيق الشُرطيّ في ملف بيش دين 19/4369، ومحوره تخريب مستوطنين لسيّارات ورشّ كتابات مُسيئة في راس كركر يوم 21.02.2019، أُغلق بمسوّغ "فاعل مجهول".
- التحقيق الشُرطيّ في ملف بيش دين 18/4119، ومحوره تخريب مستوطنين لسيّارات ورشّ كتابات مُسيئة على مُمتلكات نظام معطان من بركة يوم 20.04.2018، أُغلق بمسوّغ "فاعل مجهول".
- التحقيق الشُرطيّ في ملف بيش دين 18/4113، ومحوره تخريب مستوطنين لسيّارات ورشّ كتابات مُسيئة على مُمتلكات تائر شوحة من رمون يوم 23.04.2018، أُغلق بمسوّغ "فاعل مجهول".
- التحقيق الشُرطيّ في ملف بيش دين 19/4472، ومحوره تخريب مستوطنين للمسجد في كفر مالك يوم 17.06.2019، أُغلق بمسوّغ "عدم كفاية الأدلة".

المُلحق ب: رُدود

توجّهت بيش دين إلى يعقوب إلخار، المرکز الأمنيّ لمستوطنة تلمون، طالبةً ردهً على الادّعاءات الواردة في هذا المستند بخصوص الحادثة التي كان ضالعاً فيها (ص 11 حتى ص 14)، إلا أنه رفض التطرّق للموضوع.